

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ١٩

السبت، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد بيري غلادستون كريستي، رئيس الوزراء
ووزير المالية في كمنولث جزر البهاماالرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى
خطاب يليه رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر
البهاما.اصطحب السيد بيري غلادستون كريستي، رئيس الوزراء
ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما، إلى المنصة.الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني جدا الترحيب بدولة
السيد بيري غلادستون كريستي، رئيس الوزراء، وأدعوه إلى
مخاطبة الجمعية العامة.السيد كريستي (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): أود
أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية. إنّ جزرالبهاما، بصفتها عضوا في الجماعة الكاريبية، تفخر أيما فخر
بانتخاب أحد أبناء منطقتنا - وهو ثالث شخص يُنتخب على
هذا النحو على مرّ السنين. ويمكنكم الاطمئنان إلى دعمنا
الكامل بينما تؤدون واجبات المنصب الرفيع الذي أنُخبتم له،
والذي أنتم مؤهلون جدا له، إذا جاز لي القول. ونحن نعتبر
تقديم السفارة بوليت بيثيل إلى مكتبكم، بصفتها رئيسة ديوانه،
شرفا لنا، ونتمنى لها التوفيق أيضا.وأود أن أعرب عن تعازي وتعازي جزر البهاما لرئيس
كينيا وشعبها في أعقاب الاعتداء المأساوي على المدنيين
الأبرياء في نيروبي في الأسبوع الماضي تماما.إننا في جزر البهاما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية
الأربعين للاستقلال. لذا، من المناسب أن نقف اليوم وننظر
وراءنا إلى عام ١٩٧٣، حين أنشئت دولتنا وبدأت عضويتنا
في الأمم المتحدة. وعندما خاطب رئيس وزرائنا، السير ليندن
بندلينغ الجمعية العامة للمرة الأولى في ١ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٧٣، تكلم عن رحلتنا من تجارب الاسترقاق والاستعمار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1348807 (A)



المعوقين في كمنولث جزر البهاما بات الآن واضحا في الأفق المنظور، وهو وشيك.

وأودّ أن أعلن اليوم أننا جميعا نخضع لواجب أخلاقي لضمان أن تكون السياسات والأهداف الطموحة التي ترسمها الجمعية العامة لنفسها، والتي تؤيدها جميع الدول الأعضاء، مجسّدة في الحقيقة بالأسلوب الذي يحكم به كل منا دولته داخليا، وبالدرجة نفسها من الأهمية، بالطريقة التي يتفاعل فيها كل منا مع الآخر بصفتنا دولا أعضاء في المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا أن ندعي أننا نؤمن بالتجارة الحرة من جهة، ثم ننفذ سياسات تؤدي لا محالة إلى تدمير الزراعة كما عرفناها في منطقة البحر الكاريبي، واستجابة للاحتجاج الأخلاقي الشديد على ذلك، نهرّ أكتافنا ببساطة ونندب زورا أنّ النظام القديم قد تغير.

إنّ علينا أن نصبح أكثر وعيا للنتائج العملية لما نفعله. ففي اندفاعنا المتهور نحو التغيير، نخرب في أغلب الأحيان المستضعف والضعيف. ثمّ نقدّم التعهدات بالمساعدة، لكننا نادرا ما نرتقي إلى مستوى تلك التعهدات بأيّ شكل مطرد. وببساطة، لا يمكننا بناء نظام عالمي جديد موثوق بالاستناد إلى هذه الممارسات. فهي تسير باتجاه معاكس كلياً لإعلاناتنا النبيلة عن الحاجة إلى الترابطية والدعم المتبادل في متابعة التقدم الاقتصادي لجميع دول العالم، صغيرة أو كبيرة، متقدمة النمو أو نامية.

وإننا نشهد الدينامية نفسها في الأعمال العدائية التي تقوم بها البلدان الأكثر تقدماً في النمو ضد الاقتصادات الصغيرة القائمة على الخدمات المالية الخارجية، ولا سيّما في منطقة البحر الكاريبي التي تشكّل جزر البهاما جزءاً منها. وقد استخدم البعض نفوذهم، إمّا أحاديا وإمّا في مجموعات صغيرة من الدول القوية، لفرض إرادتهم، متذرعين بأنّ هناك شيئا أساسيا غير أخلاقي، شيئا شريرا في جوهره، بشأن تراكم الثروة لدى السلطات القضائية الخارجية.

غير الإنسانية إلى الإنجازات التحريرية من الحرية وحكم الأغلبية والتكافل. وتكلم أيضا عن "الاستقلال الدائم للكبار والصغار"، وتوقّ شعب جزر البهاما أن يكون غير "مهيمّن" عليه ولا مُرغما. وقال أيضا:

"إننا نمتلك الوسائل لإعطاء البشرية أملا جديدا، وإنشاء نظام دولي مستقر محكوم بالقيم السياسية والاقتصادية التامة والمطلقة لتقرير المصير، وبالقيم الإنسانية والأخلاقية التي تجعل البشر أساسيين، لا أشياء أو أفكارا تجريدية." (A/PV.2135، الفقرة ٢٨)

إنّ دعوة السير ليندن لنا لكي نكون أوفياء لمسؤوليات انتمائنا إلى الأمة ومواطنتنا العالمية هامة ومُلزمة اليوم كما كانت يوم استقبلنا بالترحاب في أسرة الأمم المتحدة قبل ٤٠ سنة. وبصفتي رئيس وزراء جزر البهاما حاليا، حضرت هنا اليوم بالنيابة عن شعب كمنولث جزر البهاما، لتجديد تعهّدنا بأداء دورنا في المساهمة بجعل كوكبنا مكانا للسلام والاستقرار والمسعى التعاوني والدعم المتبادل الذي أريد له أن يكون، ويجب أن يكون، لخير البشرية جمعاء.

ولكن يتعيّن علينا أن نضمن أنّ هذه التعهّدات ليست مجرد عبارات جذابة عديدة. فلا نكتفي بالأقوال بل ننفذ الأفعال. ونحن في جزر البهاما عازمون على القيام بذلك تماما. لذا، سأعطي مثالا واحدا حديثا جدا، حيث وقّعت وزيرة التنمية الاجتماعية في حكومتي، ميلاني غريفين، بالنيابة عن جزر البهاما، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع، هنا في نيويورك. وهذه خطوة تقدّمية هامة اتخذناها، مُقرّنين أقوالنا بأعمالنا، ومُزامنين بين برامجنا المحلية والتزاماتنا الدولية. ونعزم تصديق الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، وفي وقت لاحق من هذا العام، سنستحدث في برلماننا التشريع اللازم لحماية حقوق المعوقين والتنفيذ الكامل لالتزاماتنا في إطار الاتفاقية. وإنهاء التمييز ضد

تشكل ركيزة الاستقرار الاجتماعي للبلدان في منطقتنا. وإذا ما سُحِبَت تلك الركيزة سيبرز الاختلال الاجتماعي كأشوأ أنواع المخاطر وإذا ما تحققت تلك المخاطر قد ينتهي العالم المتقدم النمو إلى نتيجة مؤداها أنه فقط حل مشكلة واحدة يخلق مشكلة أكبر وغير متناهية لنفسه.

إن الحاجة إلى درجة أكبر من التعددية تتجلى أيضاً في العديد من المشاكل الأخرى التي تواجه جزر البهاما ومنطقتنا. وثمة مسألة تكتسي لدينا أعلى أولوية وطنية وتتمحور حول مشكلتنا الراهنة ألا وهي الهجرة غير شرعية إلى شواطئنا. إننا في جزر البهاما نعاني من الهجرة غير الشرعية لعشرات الآلاف من الناس البائسين الوافدين من الدولة الشقيقة المجاورة لنا في الجماعة الكاريبي، هايتي، وهي هجرة يحفز عليها بلا شك الفقر الكاسح.

ولدينا أيضاً مشكلة في الهجرة غير الشرعية من بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي على الرغم من أنها على نطاق أقل بكثير. ومما تجدر ملاحظته بصورة خاصة في ذلك الصدد قدوم المهاجرين من كوبا. نعتقد أن السياسات المتجذرة في الحرب الباردة مسؤولة بدرجة كبيرة عن تلك الهجرة وهي سياسات لا بد من موافقتها مع حقائق الحقبة المعاصرة.

إن أمتنا الأرخيبيلية، على الرغم من أنها صغيرة نسبياً من حيث عدد السكان، تشمل منطقة واسعة وبما أن لدينا مئات الجزر فإن فرص الهجرة غير الشرعية تتضاعف بدرجة كبيرة. وفي الوقت الذي يتحتم علينا فيه الاستثمار في التعليم والصحة ومستقبل شعبنا، نُضطر بدلاً من ذلك إلى تكريس جزء متزايد من مواردنا للمشاكل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.

إن جزر البهاما شأنها شأن بقية العالم، تشدد بدرجة كبيرة على حقوق الإنسان للمهاجرين، غير أننا نعتقد أيضاً أنه لا بد من أن تكون هناك شواغل مماثلة للآثار الضارة على الدول المستقبلية للمهاجرين كدولتنا. نشعر بالقلق الكبير

إننا نرفض هذه الفرضية، وننتقد بأقصى العبارات الممكنة جهود البعض لتشويه وشلّ، إذا لم نقل تدمير، الاقتصادات الخارجية في منطقتنا. ومن المفارقة أنّ تمويل مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب والأنظمة الرقابية لمكافحة الجريمة في العديد من بلداننا أقوى وأنجح، كما يتضح، مما هي في أنظمة رقابية مقابلة في العديد من البلدان نفسها التي تقود الحرب ضد اقتصادنا.

وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّه يمكن تشغيل وتنظيم الخدمات المالية الخارجية بمسؤولية. كما نعتقد أنّ هذا القطاع يمثّل منافسة ضريبية حقيقية، وأنه، في الغالبية العظمى من الحالات، يتيح فرصة طيبة للأسر والأفراد على السواء لحماية خصوصيتهم، بينما هم يراكمون لأنفسهم وللأجيال المقبلة رأسمال مكتسباً قانونياً. وعلاوة على ذلك، هناك أدلة قاطعة على أنّ استثمار تلك الثروة الخارجية يتم في العالم متقدم النمو ويُفيد عموماً.

إن الانفرادية ودبلوماسية الإكراه ليستا الطريقة التي ينبغي للعالم أن يتناول بها تلك المسألة. وعوضاً عن ذلك، علينا أن نتحدى الأمم المتحدة بأخذ مكان الصدارة في تطوير وصقل آليات عالمية متعددة الأطراف لإدارة قطاع الخدمات المالية في الخارج، آليات تفي بالمطالب الشرعية للعالم المتقدم النمو من أجل حماية النظم المالية وحاجتها إلى درجة أكبر من الأمن، بينما في الوقت نفسه تمكّن اقتصادات الخدمات المالية في الخارج من مواصلة النمو بطريقة مرتبة ومنظمة بصورة مناسبة.

فلنتذكر أن تدمير اقتصادات الخدمات المالية في الخارج سيعزز استقرار البلدان التي تعتمد عليها في كسب قوتها. وتدمير ذلك القطاع في منطقة البحر الكاريبي سيتسبب بالفعل بدفع عشرات الآلاف من المواطنين من الطبقة الوسطى الذين تم تمكينهم حديثاً إلى الانجراف ثانية نحو الفقر أو الهجرة إلى العالم المتقدم النمو. إن الطبقة الوسطى التي أتكلم عنها

بصورة مستمرة والقيام بالدورية على نحو أكثر فعالية في مناطق تشمل آلاف الأميال المربعة من المياه الإقليمية في دول البحر الكاريبي. نحن في جزر البهاما على استعداد للقيام بدورنا في تلك الجهود المشتركة التي من دونها لا يمكن تحقيق النصر، الذي نسعى جاهدين من أجله، في حربنا على تهريب الأسلحة وتهريب البشر ونقل المخدرات غير الشرعية.

وفي خطاب أخير أدليت به في اجتماع عقده صندوق النقد الدولي لبلدان المنطقة استضافته جزر البهاما ذكرت أن علينا جميعاً أن نسعى إلى التخفيف من أوجه الضعف في بلداننا الصغيرة في منطقة الجماعة الكاريبية. ومما يشكل شغلاً كبيراً في ذلك الصدد، أننا لم نتمكن حتى الآن من تصويب الخطأ لدى المنظمات المالية الدولية ومؤداه أن لديها اقتناع بأن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو في حد ذاته مقياس دقيق لثروة الدولة أو حالة التنمية فيها.

نتيجة استمرار التمسك بذلك المذهب والسياسات التي تنبع منه يجري تقييم احتياجات البلدان في منطقتنا وتقديم المساعدة المالية الدولية بصورة خاطئة وعن إساءة فهم. لذلك اتفق مع جميع الذين يدعون إلى تنقيح المعايير في ذلك الصدد بحيث يتم تقييم المساعدة المالية والاحتياجات الإنمائية الحقيقية للبلدان النامية بطريقة أعدل وأكثر توازناً وواقعية.

ثمة ضعف كبير يكتنف بلدي يتعلق بالبيئة والحاجة إلى التطرق بصورة شاملة إلى مسائل تغير المناخ. فجزر البهاما محاطة بالبحر وهي منخفضة. وفي الواقع أن ٨٠ في المائة من الكتلة الأرضية في جزر البهاما أقل من خمسة أقدام فوق مستوى البحر. فآثار تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر المصاحب لذلك واضحة بالنسبة لبلدي وشعبه، أود أن أقدم ذلك للعالم، وخاصة العالم المتقدم النمو الذي لديه مصلحة في حل تلك القضايا، إذ أن بلدانا كبلي قد تصبح ضحايا لتغير

إزاء التكلفة المتزايدة التي نتكبدها ولا يمكن استدامتها والتدني الناجم عن ذلك في نوعية حياة لمواطني جزر البهاما. إن بلدنا "كومنولث جزر البهاما" لا تتوفر لديه الموارد المالية والقدرة الهيكلية ناهيك عن العبء النفسي الناجم عن تحمل تلك المعضلة إلى ما لا نهاية.

وينبغي لهذا أيضاً أن يذكرنا بالتفاوتات الاقتصادية في منطقتنا وبالحاجة إلى مضاعفة الجهود العالمية للقضاء على الفقر والاختلالات الهيكلية التي تعوق النمو الاقتصادي ضمن قطاعات معينة في منطقة البحر الكاريبي. وما دامت تلك التفاوتات مستمرة ستتواصل الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ البلدان التي بالمقارنة تعتبر أكثر ازدهاراً.

وثمة مشكلة أخرى تبعث على القلق الخاص لدينا، ألا وهي استمرار تدفق الأسلحة وزيادة الإجماع المرتبط بالأسلحة، ليس في جزر البهاما فحسب بل في جميع أرجاء المنطقة. وبوصفنا مجتمعاً عالمياً فإنني مقتنع بأن بوسعنا أن نقوم بقدر كبير، وينبغي لنا القيام بذلك لدرء الخطر المشترك.

وقعت جزر البهاما هذا العام على معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤/٦٧ بء) ونحضر جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع على المعاهدة أيضاً. نناشد تلك البلدان التي تنتج الأسلحة التي تؤدي بحياة الأبرياء وتسبب برعب في مجتمعاتنا أن تأخذ على نحو أكثر زمام المبادرة للحد من تصدير الأسلحة. ونناشدها زيادة العمل الشرطي على حدودها ضد مهربي الأسلحة.

لذلك ندعو إلى رقابة أقوى واتخاذ تدابير استطلاع. ولدينا بالفعل الخبرة في أنشطة عملياتية مشتركة لمكافحة المخدرات مع الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه يجب تسخير المزيد من الموارد في جهد يشمل جميع أرجاء المنطقة لمكافحة الجريمة. وندعو بوجه خاص إلى زيادة كبيرة في العمليات التكتيكية المشتركة بحيث يتم وزع المزيد من المعدات الجوية والبحرية

**خطاب صاحب السمو الملكي الأمير حجي المهدي بالله،
ولي عهد بروني دار السلام**

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب
ولي عهد بروني دار السلام.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير حجي المهدي
بالله، ولي عهد بروني دار السلام، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب
بصاحب السمو الملكي الأمير حجي المهدي بالله، ولي عهد
بروني دار السلام، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الأمير حجي المهدي بالله (بروني دار السلام) (تكلم
بالإنكليزية):** باسم جلالة سلطان بروني دار السلام وشعبها،
أود أن أهتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة
في دورتها الثامنة والستين. ونشكر رئيسنا السابق، السيد فوك
يرميتش، على جهوده وإسهاماته خلال العام الماضي.

وأود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن تعازينا الصادقة لحكومة
كينيا وشعبها ولأسر ضحايا الهجوم الإرهابي. ويستحق ذلك
العمل إدانتنا. كما نعرب عن أعظم تعاطفنا مع المتضررين من
الزلازل الذي وقع مؤخرا في باكستان.

وقبل ثلاثة عشر عاما، وأمام الجمعية، قطع قادتنا وعدا
لشعوبهم مفاده تحقيق آمالها وتطلعاتها إلى حياة أفضل. ولهذا
السبب نعتبر الأهداف الإنمائية للألفية شراكة عالمية بالغة
الأهمية. فهي أظهرت لنا أنه يمكن إحراز التقدم إذا عملنا معا
على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

لذلك أود أن أسجل إعرابنا عن التقدير لأميننا العام
بان كي - مون ولسلفه، السيد كوفي عنان، على الدعم
والالتزام الذي قدمته الأمم المتحدة لتحقيق تلك المبادرة
التاريخية.

المناخ، ولسنا من بين البلدان المسؤولة بدرجة كبيرة عن تغير
المناخ الذي يهدد مستقبلنا وكوكبنا.

ونحن، في جزر البهاما، نخوض المعارك الخاصة بنا. ونقوم
بترتيب أوضاعنا المالية. ونقوم بإدخال أدوات ابتكاريه لمكافحة
الجريمة. وندريب جيلا جديدا من أجل شغل وظائف القرن
الحادي والعشرين. وننشئ شراكات لمعالجة أكثر المشاكل
الملحة. ونسعى سعيا حثيثا لإنتاج الطاقة المتجددة. ونقوم
بتحديد هياكلنا للحكومة وتحديثها لجعلها أكثر استجابة
لاحتياجات القرن الحادي والعشرين. ويزيادة استخدام آلية
الاستفتاء، نظهر التزامنا بتعميق ديمقراطيتنا.

ونحن بلد صغير بإيمان قوي وأفكار طموحة. ولكننا إذ
ننظر وراء حدود دولتنا وحدود المنطقة لتنتفج على المشهد
العالمي، فإننا نشهد الكثير من البلاغة والمصافحة والتوقيع
الاحتفالي لمعاهدة وراء الأخرى. ومع ذلك نادرا ما نرى
خطوات ملموسة أو آليات إنفاذ فعالة. وتصدر إعلانات
مجلجلة، من ريو إلى كوبنهاغن، وباستمرار يتحدانا مواطنونا
بالذات لكي نظهر لهم أنه يجري إحراز تقدم يمكن قياسه على
الصعيد الدولي.

ونحن بحاجة إلى المزيد من الشجاعة والمزيد من القيادة
والمزيد من العمل المستمر على المسرح العالمي. ولذا، بصفتي
قائدا لدولة صغيرة، ولكنها فخورة، أغتنم الفرصة لأقول
للدول الكبرى والقوية: تحلوا بالشجاعة، لأن الوقت تأخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود
أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما
على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد يري غلادستون كريستي، رئيس الوزراء
ووزير المالية في كمنولث جزر البهاما، من المنصة.

دور شعوبنا في جهود بناء جماعة الرابطة. وإضافة إلى ذلك، شجعنا أيضا دولنا الأعضاء على بدء العمل بشأن خطة الرابطة لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى زيادة تعزيز مهمتنا في النهوض بالسلام والاستقرار والرخاء. كما سنواصل العمل معا لتشغل الرابطة مكانة استراتيجية في المنطقة الواسعة وفي العالم بأسره. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن الأمين العام بان كي - مون قبل دعوتنا إلى زيارة بروني دار السلام لحضور مؤتمر القمة المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. ونتطلع إلى تبادل آرائنا وتجاربنا معه، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة.

كما نشعر بالتشجيع من التوصيات التي قدمت في التقرير الأخير للفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن كيفية تمكنا بشكل أفضل من مساعدة شعوبنا في حياتها اليومية بتوفير الأمن الغذائي وجودة التعليم والقضاء على الفقر المدقع. وبشكل عام، قدمت لنا الأهداف الإنمائية للألفية العديد من الدروس فعلا، والآن حان الوقت لنا جميعا لنمضي قدما.

وبصرف النظر عن الإحصاءات بشأن من حقق الأهداف ومن لم يحققها، فإننا نرى أن الكثير قد تحقق من خلال المفهوم ذاته للأهداف الإنمائية للألفية. وفتحت الأهداف الإنمائية للألفية الفرص أمام كل الدول الأعضاء للتنمية بطريقتها الخاصة وإدراج السكان في تلك التنمية، حتى بعد عام ٢٠١٥.

وللأسف، فإن الخيارات المفتوحة محدودة للغاية. والأمر كذلك في حين يمنع الحق الأساسي الرئيسي في تقرير المصير. ونشير على وجه الخصوص إلى شعب فلسطين، الذي نرى أنه يمكن أن يشهد على ذلك. فلا يزال بدون حل كفاحه المشروع من أجل إنشاء وطن خاص به. ولذلك، نؤيد دعوات المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود صوب استيفاء هذا الحق الأساسي، الذي يعتبر أمرا مسلما به اليوم.

ونحن الآن نقترّب من نهاية فترة الأعوام الـ ١٥. وبروني دار السلام، شأنها شأن دول أخرى عديدة، تمكنت من التعلم كثيرا من تجربتها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وننتفهم الآمال الكبيرة للجميع بان يؤدي أداء جيدا. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى النظر في المشاكل التي تعاني منها بعض الدول الأعضاء. وتشمل تلك المشاكل القيود على الموارد الطبيعية والتراعات السياسية والمشاكل الاقتصادية - الاجتماعية والكوارث الطبيعية.

ولذلك السبب فان موضوع هذا العام مناسب للغاية. فهو يركز على تمهيد السبيل. وهو يعني، بالنسبة لنا في بروني دار السلام، صياغة رؤية - رؤية بروني ٢٠٣٥ - تحدد بوضوح الاتجاه نحو تحقيق اقتصاد ديناميكي ومستدام يخدم مصالح شعبنا.

وتمشيا مع الرؤية، نركز تركيزا كبيرا على مساعدة أجيالنا الشابة على تحقيق آمالها. وقمنا بهذا العمل بتوفير جوده التعليم وتشجيع الابتكار وإيجاد فرص عمل أفضل. ونعمل ما في وسعنا لمساعدة البلدان النامية الزميلة، إما على الصعيد الثنائي أو بالشراكة مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، على تنمية الموارد البشرية وتقديم المنح للدراسة في بروني دار السلام والتدريب في إطار برامج التوعية المجتمعية داخل المنطقة. ونأمل أن يؤدي نهج التفاعل المباشر بين الشعوب إلى تعزيز التبادلات الثقافية والتفاهم.

وفي الوقت نفسه، ظلت أعمالنا الإقليمية متأثرة بقوة بجهود غيرنا من الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لدينا خطة متفق عليها لإنشاء جماعة للرابطة بحلول عام ٢٠١٥.

إن بروني دار السلام، باعتبارها رئيس الرابطة لهذا العام، اختارت موضوع "شعوبنا، مستقبلنا معا". وهو يشير إلى

السيد سيسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللغة اللاوية، وقدم الوفد النص بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أهنتكم بإخلاص سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأود أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في الاضطلاع بواجبكم النبيل. كما أود أيضاً أن أثني على السيد فوك يرميتش على اضطلاع الناجح بولايته بوصفه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

وتقدم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعازيها لحكومة وشعب كينيا على الخسائر التي وقعت في الأرواح جراء الهجمات الإرهابية التي جرت الأسبوع الماضي في نيروبي، وأنضم إلى المجتمع الدولي في إدانة ذلك العمل اللاإنساني.

يمثل عام ٢٠١٣ نقطة تحول جديدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية ومعالجة الفقر في العالم. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في البرازيل في عام ٢٠١٢، أطلق زعماء العالم عملية تشاورية دولية لوضع رؤية واتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز التنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويدل ذلك بوضوح على أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة يظلان يشكلان أولويتين ملحتين بالنسبة إلينا.

خلال العقود الأخيرة، ورغم الجهود الجبارة التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية، لا يزال ١,٢ مليار شخص من الفقراء، يشكلون ٢٢ في المائة من سكان العالم، يعانون من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البيئة عرضة للتهديد والضرر، مما أدى إلى اختلال المناخ والوقوع المتكرر للكوارث الطبيعية التي وقعت نادراً في الماضي. وعلاوة على ذلك، لا تزال الاضطرابات السياسية والاجتماعية والتزاعات المسلحة تستمر في أجزاء مختلفة من العالم، مع عدم وجود إشارات إلى إيجاد حل وشيك. وبالمثل، فقد اشتدت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والإقليمية، مع

وفعلاً كان تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ يوماً هاماً في تاريخ فلسطين حينما منحت مركز الدولة المراقب في الأمم المتحدة (انظر A/67/PV.44). وأود مرة أخرى أن أعرب عن دعمنا لعضوية فلسطين الكاملة وكفاح شعبها المشروع من أجل ممارسة حقه في إنشاء دولته المستقلة وذات السيادة الخاصة به.

لا يزال تفاقم الحالة في سوريا يشكل مصدر قلق بالغ. ونضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي تسبب في وقوع خسائر في الأرواح في ذلك البلد. والأهم من ذلك أننا نؤيد كل الجهود، لا سيما تلك التي تبذلها الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاتفاق الإطارى بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) مؤخراً بشأن سوريا.

قبل أن أختتم كلمتي، نود أن نشكر الأمين العام وجميع موظفيه، فضلاً عن متطوعي الأمم المتحدة، على عملهم الدؤوب. ونحن بالغ الاحترام لقوات حفظ السلام على ما قامت به من تضحيات فيصون السلم والاستقرار الدوليين. ونأمل أن تؤدي جهودنا المبذولة في مختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة إلى تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد بروناي دار السلام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير حجي المهدي بالله، ولي عهد بروني دار السلام، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ثونجلون سيسوليث، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

يجب على المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام بشكل عاجل لقضية فلسطين على أساس مبدأ إنشاء دولتين مستقلتين هما فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وفي ذلك الصدد، تشيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالجهود التي تبذلها إسرائيل وفلسطين لاستئناف مفاوضات السلام، التي تشكل معلما هاما فيما يتعلق بتعزيز السلام في تلك المنطقة.

إن الحصار المفروض من جانب واحد على جمهورية كوبا، التي هي دولة مستقلة، غير عادل ومخالف للقانون الدولي، وله تأثير سلبي شديد على حياة الشعب الكوبي المحب للسلام. لذلك، حان الوقت الآن لوضع حد للحصار.

أعطت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دائما أهمية كبيرة لتهيئة بيئة سلمية، والحفاظ على الاستقرار السياسي لمصلحة التنمية الوطنية، بغية التخلص من مركز البلد الأقل نموا. وتحقيقا لهذه الغاية، بذلت حكومة لاو قصارى جهودها لاتباع سياسة خارجية متسقة، وتعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات. كما أننا نستمر في الوفاء بالتزاماتنا الدولية بالحفاظ بكل اهتمام على السلام وتعزيز سيادة القانون.

وفي هذا الصدد، وضعت حكومة لاو سياسة لحكم الدولة من خلال إرساء سيادة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية وحمايتها بالنسبة للأشخاص من جميع الخلفيات. إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في العديد من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. لقد قمنا بسن وتعديل قانون وطني بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال.

واستمراراً في الوفاء بالتزاماتها الدولية، قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

وقوع تأثيرات في الأجل الطويل على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

ولا تزال تلك الحالات المرتبطة بالمجالات الإنمائية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية تعرقل وتعوق بلوغ جميع الدول أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ظل هذه الخلفية، من الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للمجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتعزيز التعاون الإنمائي على أساس المساعدة المتبادلة والصادقة لما فيه مصلحة الجميع ومن أجل تحقيق عالم آمن. نظرا لأن العالم قد أصبح مترابطا بشكل متزايد، لا يمكن لبلد واحد الازدهار والاستمرار في البقاء، من دون انخراط وتعاون المجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، تضطلع المؤسسات العالمية على غرار الأمم المتحدة بالواجب الهام المتمثل في الدعوة إلى التعاون الإنمائي الدولي. إنني أثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون، في تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم، في بيئة عالمية معقدة وصعبة.

يشكل الاستقرار السياسي للدولة وأمنها عاملين حيويين لتهيئة بيئة وظروف تفضي إلى دفع عجلة التنمية المستدامة. ومع ذلك، تعاني العديد من مناطق العالم من وقوع اضطرابات اجتماعية، ومن الصراعات السياسية والمواجهات العسكرية، مما يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن العالميين والإقليميين. وفي ذلك الصدد، فإننا نتشاطر القلق المشترك إزاء الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط، التي استمرت سنوات حتى الآن. وندعو جميع الأطراف المعنية للعمل معا والتوصل إلى حل سلمي من أجل إنقاذ أرواح الأبرياء. ومن ذلك المنطلق، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية.

بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي صدر في أوائل الشهر الحالي. ولكي ينجز البلد جميع الأهداف الإنمائية للألفية، عليه أن يواصل مواجهة تحديات جسيمة، مثل سوء التغذية لدى الأطفال، وعدم المساواة بين الجنسين في التعليم، وأثر التلوث الناجم عن الذخائر غير المنفجرة. ومع ذلك، ستواصل حكومة لاو قيادة شعبها في التحرك قدماً مع الأسرة الدولية في مواجهة العديد من التحديات لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أكثر البلدان تأثراً بالذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة، التي لا تزال تشكل عوائق كبيرة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية والجهود الرامية للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، تدعو لاو كل البلدان للنظر في الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية بهدف ضمان الحظر التام لتلك الأسلحة والمساعدة على معالجة آثار الذخائر العنقودية.

وفي عام ٢٠١٤، ستعقد مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مؤتمراً يعقد مرة كل ١٠ سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي لمعالجة المشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. ومعالجة المشاكل الخاصة لتلك البلدان بات التزاماً إقليمياً ودولياً. وبغض النظر عن مستوى التنمية في هذه البلدان، فإنها لن تتمكن من معالجة الآثار المترتبة على موقعها كبلدان غير ساحلية دون تعاون دولي، لا سيما من بلدان العبور والشركاء الإنمائيين.

وفي هذا السياق، فإن مؤتمر استعراض عام ٢٠١٤ سيكون بالغ الأهمية، ليس للبلدان النامية غير الساحلية فحسب، بل ولجميع الشركاء الإنمائيين أيضاً. فهذا المؤتمر سيوفر فرصة ممتازة للمجتمع الدولي لتشخيص التحديات الناشئة واعتماد إطار جديد للتعاون بهدف معالجة أثر الموقع غير الساحلي الذي تواجهه البلدان النامية غير الساحلية. ولدينا آمال وتوقعات كبيرة بشأن نتائج هذا المؤتمر، الذي قد يعتمد توجهاً سياسياً

ونأمل أن تمنح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فرصة العمل مع الأسرة الدولية في الأطر المذكورة آنفاً.

وعلى الصعيد الإقليمي، تؤدي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دوراً نشطاً في عملية بناء الجماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تقوم على ركائز ثلاث: الجماعة السياسية - الأمنية، والجماعة الاقتصادية، والجماعة الاجتماعية - الثقافية. ونرى أن القوة السياسية والاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ستشكل أساساً متيناً للتعاون الإقليمي، وبالتالي تسهم في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة وفي العالم بأسره.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أدت دوراً هاماً كرئيس لإطار التعاون بين قارتي آسيا وأوروبا، اجتماع آسيا - أوروبا، في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، وتشرفت كثيراً باستضافة قمته التاسعة التي عقدت يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في فينتيان، في إطار موضوع "أصدقاء من أجل السلام، شركاء من أجل الرخاء"، واختتمت القمة أعمالها بنجاح. وخلال هذه القمة، أجرى القادة من القارتين تبادل آراء بناء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالنهوض بالسلام وتعزيز التعاون الإنمائي في المنطقتين لصالح شعوب آسيا وأوروبا، وضمان تمتعها بحقوقها المشروعة في العيش في سلام وتحسين رفاهها. وتعزز حكومة لاو بالفرصة التي أتاحت لها للوفاء بهذا الالتزام المهم، وأغتتم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق امتناني لجميع البلدان الصديقة والمجتمع الدولي على الدعم والمساعدة المقدمين لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ما أدى إلى نجاح القمة.

وبالرغم من الإنجازات العديدة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، كأحد أقل البلدان نمواً ولا منفذ له على البحر، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تبقى هشة وتواجه الكثير من التحديات في جهود التنمية والحد من الفقر، حسبما يظهر بوضوح في التقرير الوطني الثالث

ومنذ البداية، ما فتئت أيرلندا تؤكد أنه لا بد أن تكون الأمم المتحدة ومجلس الأمن محور أية جهود لحل الأزمة وكفالة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية. وبالرغم من الأمر استغرق وقتاً أطول مما كنا نتمناه جميعاً، فإنني أرحب بالإجراء الحاسم الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن سوريا أخيراً. تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينهاسيني (تايلند).

إن قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) يمثل منعطفاً بارزاً في التزام المجتمع الدولي بإزاء الأزمة في سوريا. فهو يوفر أملاً جديداً وثقة متجددة في أن الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها وتلبية تطلعات شعوب العالم وتوقعاتها. والقرار يبيّن على الانفراجة الحيوية التي حققتها الولايات المتحدة وروسيا بالاتفاق على إطار للإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية السورية. والامتثال التام من جانب النظام السوري لالتزاماته بات حتمياً. وأيرلندا تعهدت بالفعل بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو مساهمة في تمويل ودعم الدور الحيوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي ستساعد الأمم المتحدة في تنفيذ تلك الترتيبات.

ومن المهم للغاية أن دعا مجلس الأمن إلى عقد مؤتمر دولي في وقت مبكر من أجل التصدي لجميع جوانب الصراع. والواقع الذي لا مهرب منه هو أن الأزمة لا يمكن حلها إلا سياسياً وليس عسكرياً. وأشعر بارتياح عميق لوجود مؤشرات على إمكانية عقد مؤتمر "جنيف ٢" خلال بضعة أسابيع. ولا سبيل لتحقيق السلام إلا من خلال إشراك جميع السوريين في عملية شاملة للجميع حقاً، بهدف الاتفاق على نظام سياسي جديد لبلدهم.

وأعرب مجلس الأمن عن اقتناعه بأنه يجب أيضاً أن تكون هناك المسألة عما حدث في سوريا. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لمثل هذا الغرض على وجه التحديد. نحن مدينون للشعب السوري بكفالة تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة بحقه إلى العدالة.

جديداً وتدابير أكثر عملية تعكس المناخ التنموي الحالي. وهذا يمكن أن يشكل أساساً لمعالجة المشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية خلال العقد القادم.

ونجاح المؤتمر سيعزز بالتأكيد روح الشراكة الحقة والمساعدة المتبادلة بين أعضاء الأسرة الدولية. لذلك، وبصفتي رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فإنني أدعو كل الأطراف والمنظمات الدولية - بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة - والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للمشاركة بنشاط في التحضير للمؤتمر وتنظيمه لضمان نجاحه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيمون غيلمور، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في أيرلندا.

السيد غيلمور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): في كل يوم، تشخص أنظار شعوب العالم التي نتشرف بتمثيلها في الجمعية العامة، بجزع من لا حيلة له إلى المجزرة الجارية أحداثها في سوريا. يمكنهم أن يشاهدوا على شاشات التلفاز صفوف الأطفال الذين لقوا حتفهم إثر تعرضهم لاستنشاق الغاز. ويمكنهم أن يطلعوا من خلال شبكة الإنترنت على الحقائق بشأن ١٠٠ ٠٠٠ سوري قتلوا؛ و ٤ ملايين اضطروا للتزوج؛ ومليونين آخرين أو أكثر دفعوا دفعاً إلى مخيمات اللاجئين في تركيا ولبنان والأردن.

إن الشعوب التي أوفدتنا، رؤساء حكومات ودبلوماسيين، للتكلم باسمها في هذه القاعة تتساءل، "لم لا يمكننا أن نوقف هذه المجزرة وهذه المعاناة؟" إنهم يرون التراجع وقت حدوثه. فأحداثه لا تقع في جزء ناء من الكوكب. وفضاعته باتت أكثر وضوحاً بفضل التكنولوجيا الحديثة. والهجوم الفظيع تماماً على الغوطة في ٢١ آب/أغسطس يمثل انحداراً إلى حضيض جديد في سلسلة لا تنتهي من الفظائع.

وبناء الثقة في الطابع السلمي حصريا لبرنامجها النووي. ونتطلع إلى المشاركة الجديدة من جانب إيران في إجراء مفاوضات هادفة تسفر عن امتثال تام لجميع التزاماتها الدولية. ونأمل أن يسهم ذلك أيضا في إيجاد دينامية إيجابية في منطقة الشرق الأوسط.

وتشارك أيرلندا حاليا في سبع من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك جميع البعثات الثلاث المنتشرة في الشرق الأوسط. وفي استجابة لطلب الأمين العام، نعمل أيضا على نشر أفراد أيرلنديين من أجل تعزيز قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان. ونهدف وراء ذلك إلى المساعدة على ضمان تمكين القوة من مواصلة تنفيذ ولايتها في أوقات الشدة. ويدل نشر أيرلندا لأفرادها في تلك المهمة الصعبة على التزامنا العميق بدور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ويحق للشعب الأيرلندي أن يعتز بأولئك الجنود، علاوة على أنه يسجل الدور الهام الذي تضطلع به قوات دفاعنا، وأفراد شرطتنا جنبا إلى جنب مع الأيرلنديين المدنيين المنتشرين في سبيل قضية السلام.

وأشارك مالتكلمين الآخرين من على هذه المنصة، في إدانة الهجوم الذي وقع مؤخرا في العاصمة الكينية نيروبي، والذي خلف وراءه عشرات القتلى الأبرياء في حين بلغ عدد المصابين ما يقارب ٢٠٠ شخص. وهو تذكير مرير بأن الجماعات والشبكات الإرهابية الدولية التي تتسم بالقسوة وحسن التنظيم ما تزال تبحث عن مواقع جديدة لتنفيذ عملياتها، وعن أهداف جديدة لارتكاب فظائعها. وأعرب - مثلما يعرب الشعب الأيرلندي بأسره - عن عميق مشاعر المواساة لضحايا ذلك الهجوم وأسره. ويجب أن نتحلى باليقظة إزاء الإرهاب، فضلا عن رفضنا الحازم للمساومة على قيمنا في مواجهة تلك التهديدات.

وهناك عوامل عديدة تسهم في تسبب المعاناة للبشرية. ومنها على سبيل المثال الصراعات العنيفة الدائرة في سوريا. وكما نعلم فإن عدد الضحايا هناك يزداد كل يوم. بيد أن

وهناك حاجة ملحة أيضا إلى إزالة العوائق التي تعترض سبيل إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب وقف العنف ضد المدنيين. ويجب على جميع الأطراف أن تيسر وصول المساعدات الإنسانية دون عائق إلى المحتاجين في جميع أنحاء سوريا، فضلا عن ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية الذين يؤدون واجباتهم في ظروف تشكل مخاطرة شخصية كبيرة.

وتبذل البلدان المجاورة لسوريا، بما في ذلك تركيا والأردن ولبنان، جهودا إنسانية ملحوظة حتى الآن، وتستحق مزيدا من الدعم من المجتمع الدولي. وينبغي ألا تقلل من شأن الضغوط المفروضة على تلك البلدان والتهديدات التي يتعرض لها السكان اللاجئون. وقد تبرعت أيرلندا بمبلغ ١٥ مليون دولار دعما للعمليات الإنسانية، ونحن مستعدون للمساهمة بقدر أكبر في حدود إمكاناتنا.

ونلاحظ إمكانية إحراز تقدم في أماكن أخرى في الشرق الأوسط أيضا. ونحن مدركون في أيرلندا لما يقتضيه تحقيق السلام بعد انتهاء الصراعات التي يطول أمدها. وأود أن أعرب عن تقديري للجهود المبذولة في المحادثات المباشرة الجارية حاليا بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو أمر يجب أن يلقى الترحيب من جميع المهتمين بإحلال السلام. وأود أن أشيد على وجه الخصوص، بتصميم ومشاركة وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، الذي بذل جهدا مضنيا من أجل تحقيق ذلك الهدف، فضلا عن الإشادة بقيادة الرئيس عباس ورئيس وزراء إسرائيل نتنياهو، اللذين تحتم عليهما قبول الخيارات الصعبة للشروع في عملية التفاوض. ونعلم جميعا، - بقدر ما يعلمان هما أيضا - أن العديد من الخيارات الصعبة ما تزال ماثلة أمامهما إن أرادا تحقيق النجاح وكفالة التوصل إلى تسوية سلمية شاملة. وهما يستحقان دعما كاملا لهما في ذلك المسعى.

ونشعر بالارتياح أيضا للتصميم الذي أعلنت عنه الحكومة الإيرانية الجديدة فيما يتعلق بالتصدي لشواغل المجتمع الدولي

الأساسية. ومن المهم للغاية معالجة ذلك الظلم من أجل ضمان مستقبل جميع أطفالنا، وخصوصا في عالم بات مهددا باستنفاد قدرته على المحافظة على الاستدامة البيئية.

وقد كان لي شرف المشاركة في الحدث الخاص الذي عقد هذا الأسبوع بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن المشاركة في رئاسة إحدى جلسات المائدة المستديرة. وتعتز أيرلندا باشتراكها في تيسير ذلك الحدث الخاص مع جنوب أفريقيا، إلى جانب تمكّنها من التوصل إلى وثيقة ختامية قادرة على توجيه المفاوضات على مدى السنتين القادمتين بشأن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأرى أنه يمكن لنا بل وينبغي أن نكون على استعداد - حين يجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة مرة أخرى في عام ٢٠١٥ - لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف العالمية الرامية إلى التوصل إلى عالم مستدام وأكثر عدلا وأمنا من أجل المستقبل. وأود أن أرى التزاما واضحا بإنهاء الجوع والفقر المدقع خلال جيل من الزمن. وأود أن أرى التزامات محددة فيما يتعلق بتمكين النساء والفتيات. وأود أن أرى نهجا متكاملًا بشأن تغير المناخ، فضلا عن رؤية تركيز قوي للجهود على الزراعة المراعية للمناخ.

وفي برنامجنا الخاص بالمعونة، أعطت الحكومة أولوية للتصدي للجوع وسوء التغذية، وهو موضوع له صلة بتاريخ أيرلندا نفسها. ولدينا رسالة بسيطة للغاية فيما يتعلق بأهمية الاستثمار في مجال التغذية بالنسبة للأمهات والأطفال الرضع. ونحن سباقون إلى دعم حركة تحسين مستوى التغذية. ونحن ملتزمون أيضا بمضاعفة إنفاقنا على المعونة المخصصة لتحسين التغذية بحلول عام ٢٠١٦.

وتخرج أيرلندا اليوم من أزمة اقتصادية استمرت لبضع سنوات، وسرعان ما سنخلفها وراءنا في القريب العاجل. وبعد اتخاذنا العديد من القرارات الصعبة وقيامنا بالكثير من

هناك العديد من أجزاء العالم التي يسفر فيها التخلف وسوء التغذية والأمراض عن عدد أكبر من الخسائر البشرية. ففي أنحاء العالم هناك ٨٧٠ مليون شخص - حوالي ٢٠٠ ضعف جميع السكان في أيرلندا - يعيشون في جوع وفقير مدقع. وفي كل يوم يموت ١٨ ٠٠٠ طفل دون مبرر ولأسباب يمكن تفاديها في البلدان الأشد فقرا وأقل المناطق نموا في العالم، علما بأن ٧ ٠٠٠ طفل من هؤلاء الأطفال يموتون دون سن الخامسة جراء المعاناة من سوء التغذية. ويعاني طفل واحد بين كل أربعة أطفال من تأخر النمو، معظمهم في أشد بلدان العالم فقرا. وتموت كل يوم نحو ٨٠٠ امرأة بسبب المضاعفات أثناء الحمل والولادة، وهي أسباب أساسية كان يمكننا تفاديها.

وقد يشكّل عكس مسار تلك الاتجاهات وإيجاد مستقبل أفضل للملايين من الفقراء الذين لا حصر لهم على كوكبنا، أكبر تحدٍ أخلاقي وعملي نواجهه اليوم. وبوسعنا - بطبيعة الحال - أن نستمد الإلهام والأمل من النجاحات التي حققناها. وقد تحققت نجاحات بالفعل في هذا الصدد. فقبل ١٣ عاما تعهّد زعماء العالم - هنا في الأمم المتحدة - باتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس بشأن التصدي للفقر على الصعيد العالمي. وأحرز تقدم هائل منذ ذلك الحين في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تم انتشال أعداد كبيرة من الأشخاص من هوة الفقر، ويتلقى ملايين الأطفال التعليم الابتدائي، وتمكن بليون شخص من الوصول إلى إمدادات أفضل للمياه، في ذات الوقت الذي تواصلت فيه جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض والأوبئة.

ومع ذلك، فإن التحديات العالمية الجديدة - من قبيل تغير المناخ - قد بدأت في تقويض التقدم المحرز. والمجتمعات المحلية في البلدان النامية التي تتسبب بأقل قدر في أسباب تغير المناخ هي الأكثر معاناة من آثاره اليوم. وذلك ظلم واضح وصريح. وعلاوة على ذلك، فهو مسألة تتعلق بالمساواة وحقوق الإنسان

في الجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام، وحل الصراعات، والمعونة الإنمائية، والعمل الإنساني. ولا شك في أن الأمم المتحدة هي المنتدى الفريد من نوعه والذي لا غنى عنه، حيث تتشاطر شعوب العالم شواغلها الجماعية وتقرر اتخاذ الاجراءات لجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا.

لقد أوكل أعضاء هذه المنظمة إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، نتطلع إلى المجلس كي يظهر القيادة في التصدي للآزمات الدولية. والعضوية في المجلس شرف لأي دولة، وأيرلندا تشرفت بالعمل فيه في عدد من المناسبات.

ولكن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية خاصة عن العمل معا بطريقة تمكن الأمم المتحدة من الوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاقها. فعندما تفشل الأمم المتحدة، أو تتأخر في العمل، نحن جميعا مسؤولون عن هذه الانتكاسات. ولكن عندما تعتمد الأمم المتحدة إلى العمل، يمكننا أن نحقق أشياء عظيمة معا. وينبغي لهذه النجاحات، مثل تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن تكون مصدر الهام ونقطة انطلاق لجوانب تصدي المجتمع الدولي للتحديات الكبيرة الأخرى في عصرنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سورابونغ توفيتشاكشيكول، وزير الخارجية في مملكة تايلند.

السيد توفيتشاكشيكول (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد مملكة تايلند، اسمحوا لي أن أهني الأورابل السيد جون آش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. إن وفد بلدي على استعداد لتقديم كامل دعمنا له وتعاوننا معه.

العمل الشاق، فقد بتنا على وشك الخروج بأمان من ترتيبات دولية لإنقاذ اقتصادنا الذي بدأ الآن السير في مساره الصحيح. ويشرفني أن أقول أنه على الرغم من الظروف الصعبة للغاية التي يجد العديد من الأيرلنديين أنفسهم فيها، فقد حافظنا على التزامنا بتقديم المعونة الإنمائية. وأعلم استعداد بلدي لأداء دوره في إطار شراكة عالمية جديدة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال هذه الهيئة: الأمم المتحدة.

وتعتز أيرلندا كثيرا بانتخابها في العام الماضي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى. وأشكر بحرارة الدول الأعضاء لما قدمته من دعم في الانتخابات، فضلا عن الثقة التي أولتها إيانا. وقد اضطلعت أيرلندا بدور رائد أيضا في اعتماد قراراتين هامين اتخذهما مجلس حقوق الإنسان هذا الأسبوع، يتعلق أحدهما بالوفيات التي يمكن تفاديها بين الأطفال دون سن الخامسة، في حين يسلم القرار الآخر بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ويذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة، أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم. ويذكر أيضا أنه ينبغي حماية حقوق الإنسان هذه في القانون. واليوم، بدلا من توفير الحماية، نرى تزايد التدابير القانونية التي تميز ضد الأشخاص على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية. وأرحب بالقيادة الشجاعة التي أظهرها الأمين العام عندما وعد في نيسان/أبريل بقيادة حملة عالمية لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وتتعهد أيرلندا بدعمها الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام، هنا في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان على حد سواء.

إن أيرلندا دولة صغيرة تلتزم التزاما عميقا بالأمم المتحدة والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها. ونحن فخورون للمساهمة

لذلك، نرحب بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المعني بسوريا، الذي اتخذته مجلس الأمن يوم أمس. ونحث سوريا على كفالة التنفيذ الكامل والفعال لهذا القرار، والسماح للمجتمع الدولي بأعمال الرصد والإنفاذ. ويحدونا الأمل أن يواصل مجلس الأمن، لا سيما أعضاؤه الدائمون، العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم لمصلحة الشعب السوري.

ولدى تمهيد السبيل أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نسلّم بأن التنمية لا يمكن أن تترسخ من دون السلام، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. والركائز الثلاث للأمم المتحدة يجب تطويرها معا ورعايتها معا. وبغية تعزيز الأمم المتحدة، نحن بحاجة إلى البحث عن سبل لتحقيق الوحدة وتوافق الآراء بشأن المسائل الأكثر أهمية. ففي مجال الأمن، هذا يعني التفكير في طرق جديدة ومبتكرة من أجل التصدي للتهديدات المتغيرة. على سبيل المثال، عندما تفشل الدول في حماية شعبيها، أو حتى عندما تسبب له الأذى، كل الأقوال التي تصدر عنا توازي النذر اليسير ما لم تقترن بالأفعال.

ولكن ما هو نوع العمل الذي يترك أكبر الأثر على أرض الواقع؟ متى وكيف يكون أكثر فعالية؟ لا توجد أجوبة بسيطة. إزاء هذه المسائل، يتطلع العالم إلى مجلس الأمن كي يتولى زمام القيادة. غير أن المجلس في كثير من الأحيان يصيبه الشلل عندما نكون في أمس الحاجة إلى إجراءاته. ولا بد للتغلب على الجمود وتحقيق توافق الآراء أن يكونا هدفا رئيسيا لإصلاح مجلس الأمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيك (جزر سليمان).

إن الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، أكبر بكثير من مجلس الأمن. والوحدة وتوافق الآراء مطلوبان أيضا لتحقيق التنمية. وتعتقد تايلند أن التنمية المستدامة يجب أن تكون في صميم خطة الأمم المتحدة. ولقد قطع العالم أشواطاً كبيرة صوب التصدي للفقر والجوع، والفضل يعود بجزء غير صغير للأهداف

كما أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق، السيد فوك جيريميتش، على قيادته الممتازة خلال الدورة السابقة. وأشعر بامتنان خاص لإسهاماته في مؤتمر القمة الثاني لآسيا والمحيط الهادئ للمياه، الذي انعقد في شيانغ ماي، تايلند، في وقت سابق من هذا العام.

إن تايلند ملتزمة بالأمم المتحدة. فإيماننا بالمبادئ والقيم التي تمثلها لم يتغير أبداً. وركائز الأمم المتحدة الثلاث، الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، لا تزال مصدر إلهام وتحفيز لنا. عندما اجتمعت الدول المؤسسة الخمسون في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، كان العالم يضع آمالاً كبيرة في الأمم المتحدة. لقد أنشئت الأمم المتحدة استجابة للمطالب التي كانت موجودة في زمن مختلف، بعد أن فقدت أرواح الملايين من الناس في صراعات بين الدول. واليوم، إن الصراعات التي تحدث داخل الدول هي التي تسبب أفدح الخسائر البشرية، كما نشهد من الأحداث الجارية في سوريا.

وبينما نتطلع إلى مستقبل ما بعد عام ٢٠١٥، يجب ألاّ نخجل من طرح الأسئلة الصعبة. ولا بد أن نسأل أنفسنا عما إذا ارتقت تعددية الأطراف إلى مستوى توقعاتنا، سواء في مجال الأمن أو التجارة أو البيئة. ويجب أن نسأل كيف يمكن للدول الأعضاء أن تعمل أفضل في مواجهة التحديات الخطيرة. ذلك لأن نجاح الأمم المتحدة في نهاية المطاف يعتمد على كل واحد منا. ومع هذا التنوع في وجهات النظر، من الأهمية بمكان أن نعمل معا بغية تحقيق الوحدة وتوافق الآراء اللذين نريدهما.

والتحديات التي تواجهنا واضحة وضوحاً خاصاً في حالة سوريا. ففي ٢١ آب/أغسطس، علمنا أن الأسلحة الكيميائية استخدمت ضد المدنيين الأبرياء في سوريا. وعلى الرغم من الإدانة والغضب الواسعين، كانت الأمم المتحدة في البداية غير قادرة على التصرف، ووقف مجلس الأمن أمام طريق مسدود.

القصوى من إمكاناتهم. ويمكن أن يحدث ذلك إذا ركزنا أكثر على تعزيز الأمن البشري، على سبيل المثال من خلال التعليم والرعاية الصحية. بالنسبة للتعليم، نعتقد أن مبادرة الأمين العام العالمية "التعليم أولاً" إسهام هام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتستحق الدعم من جميع أصحاب المصلحة. والصحة كذلك إحدى مسائل التنمية الهامة للغاية. فعندما يكون الناس غير أصحاء، يفرض ذلك تكلفة على مالية الدولة بل ويمكن أن يقضي على مكاسب التنمية.

وبينما نتطلع إلى مستقبل ما بعد عام ٢٠١٥، يجب ألا تقتصر أهدافنا على تحديات صحية محددة. وعلينا الآن أن نركز أنظارنا على الهدف الأعم للرعاية الصحية الشاملة. وما فتئت تايلند تنفذ البرنامج، الذي بدأته حكومة رئيس الوزراء السابق ثاكسين شيناواترا، قبل ١٠ سنوات، الذي يكفل دفع دولار واحد مقابل كل زيارة طبيب. وهذه خطة شاملة لتوفير الرعاية الصحية العالمية من حيث تغطية علاج الأمراض، التي تتراوح من الأمراض الشائعة والأمراض المزمنة إلى العمليات الجراحية التي تنقذ حياة المرضى. وقد أظهرت الإحصاءات أنه من خلال هذا البرنامج، تم إنقاذ حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة من السقوط في براثن الفقر. كما يستفيد غير التايلنديين، وخاصة العمال المهاجرين من دول الجوار من الرعاية الصحية الشاملة، مما يجعلها عالمية حقاً.

ولذلك كانت الآثار الاجتماعية الاقتصادية لهذا البرنامج هائلة. وكان معظم من استفادوا من الرعاية الصحية الشاملة الفقراء والضعفاء. من خلال العمل على تمكين الفئات الأكثر ضعفاً فيما بيننا، نكفل أن تكون التنمية أكثر شمولاً. ونعتقد أنه يمكن تكييف النموذج مع البلدان النامية الأخرى، ونحن مستعدون لتشاطير الدروس التي تعلمناها من تجاربنا.

كما نعتقد أنه لا بد من معاملة النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة معاملة عادلة وتشجيعهم على

الإغنائية للألفية، ولكننا لا نزال جميعاً بحاجة إلى بذل جهد أخير لتحقيق الأهداف الإغنائية للألفية. ومن شأن ذلك أن يمكننا من التصدي للفقير المتجذر الذي لا يزال يصيب بليوناً من الفقراء. وفي أعقاب الأهداف الإغنائية للألفية، يجب أن تقدم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استمرارية ومصدراً جديداً للأمل على السواء. وللاستفادة من الأهداف الإغنائية للألفية، نعتقد تايلند أننا يجب أن نركز بصفة خاصة على احتياجات البلدان الأكثر ضعفاً. ويشمل ذلك المجتمعات التي تشهد النزاعات والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، فضلاً عن مجتمعات أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذا لم نضطلع بذلك، سنتخلى عن الملايين.

والتحدي الأكثر إلحاحاً أمام التنمية المستدامة الذي يتطلب تضامناً هو تغير المناخ. ففيما يتعلق بعدد من البلدان، خاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، يؤثر تغير المناخ على صميم بقاء هذه البلدان. وبالنسبة لكثير من بلدان العالم، يرتبط تغير المناخ أيضاً بتحد آخر هام - ألا وهو الأمن الغذائي. وقد تسبب الظواهر الجوية الشديدة ضرراً بالغاً للزراعة. ولن يكون التأثير ملموساً في البلدان المنتجة للغذاء فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. ولهذا نحن بحاجة إلى العمل معاً لإنشاء نظم - وسائل تكنولوجيا أفضل للتنبؤ بأحوال الجو، وتحسين صوامع الخزن، وسلالات أكثر قدرة على المقاومة من المحاصيل الأساسية - من شأنها التخفيف من آثار تغير المناخ. تلك هي المجالات التي ينبغي أن تساعد فيها البلدان بعضها البعض من خلال تبادل الخبرات والدراية.

وتعتقد تايلند أنه، إذا أريد للتنمية أن تكون مستدامة، يجب أن تركز على الناس. ونرحب بتقرير الأمين العام "حياة كريمة للجميع: التحجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإغنائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (A/68/202)، الذي يضع الناس في صميم خطة التنمية. يحتاج الناس إلى منحهم الفرصة والأدوات اللازمة لتحقيق الاستفادة

آرائها. والأهم من ذلك، يجب أن يسهم نفس شعور الشراكة في مد جسور التنمية ويشمل الاقتصادات المتقدمة النمو والتنمية على حد سواء.

منذ البداية، كانت الأمم المتحدة قوة من أجل الخير. وحينما زاد عدد أعضائها، وأصبحت القضايا أكثر تعقيدا، وصلنا الآن إلى مفترق الطرق. ويتوقف ما إذا كانت الأمم المتحدة تتبع الطريق الصحيح على قدرتنا على تحقيق التوافق في الآراء والعمل معا بطريقة هادفة. الآن هو الوقت المناسب لنجنب الافتراضات والخلافات التي عفا عليها الزمن. يعتمد مستقبلنا المشترك على قدرتنا على العمل معا لتكوين توافق في الآراء بشأن الحقائق الجديدة أمامنا. والطريق إلى الأمام ليس من خلال السياسة كالمعتاد، ولكن من خلال الحوار البناء والاحترام المتبادل. ويمكن للمجتمع الدولي، بحسن النية والغرض المشترك، أن يرقى مرة أخرى إلى مستوى التحدي. معا، يمكننا الوفاء بوعد المنظمة وأسمى الأهداف نحو ما نطمح إليه دوما، نحن، الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماناسيه مايلانغا، نائب رئيس وزراء جزر سليمان.

السيد مايلانغا (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لاعتزاز كبير أن حكومة جزر سليمان وشعبها ينضمون إليّ في تهنئة زميل من سكان الجزر، السفير جون آش، ممثل أنتيغوا وبربودا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وبصفتي أحد نواب الرئيس، نؤكد له دعم جزر سليمان وتعاونها أثناء مدة ولايته.

وإنني أغتنم هذه الفرصة للإشادة بسلفه، السيد فوك يرميتش، ممثل صربيا، الذي استرشدنا بقيادته من خلال أكثر من ٣٠٠ قرار، واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وعقد عدد من المناقشات المواضيعية رفيعة المستوى. وتود جزر سليمان أيضا أن تنوّه بالأمين العام بان كي - مون على خدماته والتزامه

المشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة. وغالبا ما تكون المجموعات الضعيفة الأكثر عرضة للخطر الناجم عن أعمال العنف، وخاصة في حالات النزاع. ولذلك نؤيد مبادرة الأمم المتحدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. كما نثني على المملكة المتحدة لقيادتها في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن هذه المسألة الهامة.

ولتوفير بيئة تيسر الوحدة وتوافق الآراء، يجب على المجتمع الدولي أيضا إقامة شراكة عالمية جديدة. ولا بد أن تركز الشراكة العالمية الجديدة على برنامج عمل مشترك. ويجب إشراك الدول - لا سيما الدول المتفقة في الرأي - والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. في جنوب شرق آسيا، تجري العملية على قدم وساق. وتعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تعزيز شراكتها لتصبح جماعة تضم أكثر من ٦٠٠ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٥. كذلك تتم المناقشات الإقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجهود العالمية الجارية. وتايلند على استعداد، بوصفها بلدا معتدلا متوسط الحجم يتميز بمجتمع مفتوح، للعمل مع جميع البلدان والشركاء. ونود الاضطلاع بدورنا في المساعدة على سد الثغرات في التواصل والتفاهم والفرص.

ولهذا قدمنا ترشيحنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، ولعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. ونحن حريصون على المساعدة في بناء الجسور لربط جميع أصحاب المصلحة في شراكة عالمية أكثر تماسكا، وعملية المنحى. ويعني بناء شراكة عالمية وضع خطة عمل مشتركة بشأن أهم تحدياتنا. وهو ما يعني التواصل إلى خارج حدودنا، وخارج منطقتنا وخارج المنطقة التي نشعر فيها بالأمان.

ودأبت تايلند على بناء الجسور ليس داخل آسيا فحسب، بل مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية أيضا. ونعتقد أن البلدان النامية في كل مكان بحاجة للعمل معا بروح الشراكة للتعبير عن

إلى أن ١,٣ بليون شخص، يعيش نصفهم في أقلّ البلدان نمواً، لا تصل إليهم الكهرباء. وبرنامج عمل إسطنبول يقرّ بأنّ الحصول على طاقة متجددة موثوقة وميسورة التكلفة أساسي لتسريع النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وللمساواة الاجتماعية المتزايدة ولبينة مستدامة ونظيفة.

وتوسيع نطاق الحصول على الطاقة لسكاننا الريفيين وخفض تكاليفها هما أولويات وطنية لجزر سليمان. ويسرني أن أعلن أنّ جزر سليمان انضمت في الشهر الماضي إلى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ونأمل أن نعمل مع الوكالة في فتح بعض إمكانات طاقتنا الكهرومائية. ويسرني أن أقول أنّ لدينا فعلاً علاقة عمل مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي بشأن المشاريع المائية. كما أننا نُجري مناقشة مع مؤسسة كليبتون بشأن جني إمكانات طاقتنا الحرارية. وحالما يحدث ذلك فعلاً، سيكون شراكة بين القطاعين الخاص والعام. وهناك عدد من الشركاء، بينهم جمهورية الصين وإيطاليا واليابان، لديهم ثنائياً برامج للطاقة الشمسية في البلد محورها الإنسان. وهذه البرامج تُواصل إضاءة مدارسنا المحلية وقُرانا. والطاقة المتجددة تحسّن أيضاً تقديم الخدمات العامة لسكاننا الريفيين وتمكّن أبناء جزر سليمان من اتخاذ خيارات مستدامة في الحياة.

وعلى الصعيد العالمي، إنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تسهم بذاتها في ردم ثغرات المعلومات في قواعد بيانات الطاقة المتجددة العالمية، في الحالات التي تُفتقد فيها المعلومات بشأن منطقة المحيط الهادئ. وسيتمّ إعداد قاعدة بيانات للطاقة المتجددة في منطقة المحيط الهادئ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة. والرؤية هي التركيز على تعزيز مشاركة منطقة المحيط الهادئ في الحوار الدولي بشأن الطاقة وتوفير البيانات الكافية لإلهام شركاء عالميين جدد بالتركيز على الاستثمارات الميدانية أكثر، وعلى الدراسات أقلّ.

بعالمنا الشامل. كما أود أن أرحب بكيريلاس، التي يكمل تمثيلها الدائم في نيويورك حضور دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية في مدينة واحدة.

إنّ وفد بلدي يرحب بموضوع الدورة الثامنة والستين، "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل". فقد تغيّر العالم منذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية. إذ تزايد السكان، وتوسّعت المدن، ودفعنا أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى حدودنا الكوكبية. ويبقى السجلّ الوطني لنتائج جزر سليمان بشأن الأهداف الإنمائية للألفية محتلطاً. فقد تقدّمنا على بعض الجبهات وبقينا خارج المسار على جبهات أخرى.

وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتيح لنا فرصة لتغيير الأسلوب الذي نعمل به. وفي هذا الصدد، تسعى جزر سليمان إلى روح جديدة من الشراكة، ستُصلح الهيكل الاقتصادي العالمي. فمناطقتي دون الإقليمية في المحيط الهادئ توفر ٦٠ في المائة من تونا العالم. وعلى مدى ثلاثة عقود، طوّرت جزر المحيط الهادئ مؤسسات لمصايد الأسماك وأطراً قانونية وإدارية. وبالدعم الدولي، يمكننا تزويد العالم بالسمك. وجزر سليمان، بصفتها رئيسة وكالة مصايد الأسماك لمتدى جزر المحيط الهادئ ومن الأطراف في اتفاق ناورو، تدعو إلى ذهنية جديدة من شأنها تزويد الدول الجزرية في المحيط الهادئ بالمجال والقدرة لتطوير صناعاتها المحلية وإعادة هيكلة أساطيل الصيد لدى الدول التي تمارس الصيد في المياه العميقة في المنطقة.

إنّ خطة يوم السفن في مصايد الأسماك في المحيط الهادئ أتاحت لنا تحقيق طموحاتنا الإنمائية. فهناك صناعتان جديدتان لصيد الأسماك أثبتتا وجودهما في جزر سليمان هذه السنة. ونبقى ثابتين في عزمنا على أن تبقى الخطة الركيزة المحورية في جميع مفاوضاتنا بشأن مصايد الأسماك.

وترحب جزر سليمان باقتراح الرئيس عقّد مناقشة مواضيعية ثالثة أثناء هذه الدورة بشأن الطاقة المستدامة. ونشير

عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ وصولاً إلى نتيجة قائمة على الأدلة.

وفي سعيها إلى مستقبل مستدام لشعبها، أعلنّا في السنة الماضية أننا سننشئ جامعة وطنية. ويسرّني أن أذكر أننا أطلقنا جامعة جزر سليمان الوطنية في نيسان/أبريل. وهناك جامعة ثانية، هي جامعة جنوب المحيط الهادئ، قد أكملت جميع الإجراءات ويُتوقع أن تبدأ بناء مجمّعها الرابع في إحدى مقاطعاتنا. وتنمية رأس المال البشري ستتيح لجزر سليمان أن تبني مجتمعاً قائماً على المعرفة، وأن يكون لديها المزيد من المواطنين الجاهزين للعمل لتلبية لاحتياجاتنا الإنمائية.

لقد عقد المجتمع الدولي في هذا الأسبوع الاجتماع الافتتاحي الأول للمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتحضيراً لهذا المنتدى، شكلت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ هذه السنة المنتدى الإنمائي لجزر المحيط الهادئ. وجزر سليمان أحد الأعضاء المؤسسين لهذا المنتدى، وهو تحالف أطراف فاعلة حكومية وغير حكومية ومن القطاع الخاص، تركّز على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة.

يعتزم المنتدى الإنمائي لجزر منطقة المحيط الهادئ الكلام بصوت واحد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتتوق الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى العمل مع هذا المنتدى.

يسعدني أن أعلن أن جزر سليمان قد بدأت رحلة جديدة قبل شهرين. وإن بعثة المساعدة الإقليمية التابعة للمنتدى الإنمائي لجزر منطقة المحيط الهادئ الموفدة إلى جزر سليمان مرت في مرحلة انتقال، وقد مضى عليها عشر سنوات وقادتها أستراليا وأيدتها نيوزيلندا والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. إن منتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم

إنّ تطوير الهياكل الأساسية حيوي في إتاحة المزيد من الفرص لسكاننا الريفيين. وإننا ننوّه بنيوزيلندا على بناء مطارنا الدولي الثاني، وبشركاء آخرين، مثل أستراليا والاتحاد الأوروبي، على أرصفة الموانئ ومدارج المطارات والطرق التي أسهموا في بنائها. وهذه الاستثمارات الإنشائية تتيح لجزر سليمان تعزيز تجارتها وتوطيد وحدة البلد.

ويبقى تغيير المناخ مسألة علمية بحاجة إلى حل عالمي. ونحن ننضم إلى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في الإعراب عن قلقنا حيال التقدم البطيء في مفاوضات تغيير المناخ. ووتيرة تغيير المناخ المثيرة للقلق تشكل تهديدات غير مسبقة لبقاء الجنس البشري. ففي أيار/مايو، وصلت كثافة ثاني أكسيد الكربون إلى عتبة جديدة قدرها ٤٠٠ جزيء في المليون. وهذا يعني بالنسبة لجزر سليمان أنّ سبل عيش شعبنا ورفاهه عرضة للتهديد الآن. فالشعاب المرجانية تتوقف عن النمو على مستوى ٥٠٠ جزيء في المليون.

ويسرّنا اقتراح الأمين العام عقد مؤتمر قمة بشأن تغيير المناخ في السنة المقبلة. ونأمل ألا يكون هذا المؤتمر احتفالاً خطائياً، بل أن يشجذ الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول الأعضاء لرفع مستوى التزامها بخفض تلوث غاز الدفيئة وإنمائه تدريجياً بالانسجام مع المبادئ التوجيهية العلمية. ويبقى مؤتمر القمة أفضل أمل لدينا لتلافي بلوغ تأثير تغيير المناخ مستوى لا عودة عنه. وإننا نسجل أسفنا ثانية لأن بلدانا معيّنة تنكّرت لمسؤوليتها التاريخية وقرّرت منفردة الخروج على التزاماتها متعددة الأطراف.

إنّ العالم سيحيي عام ٢٠١٤ بوصفه السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المقرر أن يُعقد مؤتمر هذه الدول في ساموا في العام المقبل. ونحن نعوّل على العالم أن يمكن تلك الدول من القضاء على الفقر، وبناء القدرة على التحمل وإطلاق طاقات شبابنا. وهذا سيستدعي التنفيذ المعزّز لبرنامج

واحدة تربط بين ٨٥ مكتباً من مكاتب الحكومة. ونأمل أن يحسن ذلك من كفاءة وفعالية جهاز كمبيوتر الحكومة.

تود جزر سليمان أن ترى أمماً متحدةً قوية. ومما أثلج صدرنا التزام الجمعية بإنجاز التقدم الحقيقي بشأن إصلاح وتنشيط جهازين من أجهزتنا الرئيسية، أي مجلس الأمن والجمعية العامة. ونؤكد للجمعية دعمنا بشأن هذين المسعين.

كذلك يرحب وفدي بتحديث مبنى الأمانة العامة وقاعات المؤتمرات وتحديد الجمعية العامة. ويسرنا أيضاً أن نلاحظ أن الامتحانات التنافسية للأمم المتحدة ستعقد في عاصمة بلدي في الشهرين المقبلين. ونعكف على عقد الامتحانات للسنة الثالثة على التوالي. أشكر الأمانة العامة وبشكل خاص موظفي مكتب الموارد البشرية في الأمم المتحدة على تواصلهم معنا، ولي وطيد الأمل في أن يساهم الرعايا الوطنيون الذين يتم اختيارهم في تنوع الأمانة العامة.

إن تغير الحقائق العالمية قد شهد ظهور التعاون بين بلدان الجنوب وتوسيعه. فقد أنشأت جزر سليمان هذا العام بعثتين دبلوماسيتين جديدتين في كوبا وماليزيا. وفي ١٨ نيسان/إبريل، رفف علم جزر سليمان في سماء هافانا. قبل ثلاثة أسابيع رحبنا أيضاً بكوبا شريكة في منتدى جزر المحيط الهادئ. وبصورة ماثلة قدم سفير جزر سليمان أوراق اعتماده لدى ماليزيا بوصفه أول سفير مقيم هناك. ونعتزم تعزيز أواصرنا مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع، بما في ذلك رابطة دول جنوب شرق آسيا والهند. ولدينا نحو ١٠٠ طالب يدرسون الطب في كوبا، ومن المتوقع أن يتخرج الفوج الأول منهم في عام ٢٠١٤. ونشكر كوبا على تعاونها.

ما انفكت الجمعية العامة منذ أكثر من عقدين من الزمن تطالب وبأغلبية ساحقة برفع الحصار الاقتصادي عن كوبا الذي تفرضه صديقتنا وشريكنا الولايات المتحدة الأمريكية، وهو حظر مضى عليه أكثر من خمسة عقود. ولا بد من استبدال

المتحدة، لا يقدم الآن سوى المساعدة الشريطية. ونجاح المرحلة الانتقالية يعود إلى شعوبنا ومنطقتنا. وفي ما يتعلق بتلك الملاحظة، أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة وشعب جزر سليمان، للإعراب عن امتناننا وتقديرنا العميقين لجميع جيراننا الإقليميين. ونشكرهم شكراً جزيلاً.

لا يزال مبدأ تعددية الأطراف حجر الزاوية في السياسة الخارجية لجزر سليمان. ولا تزال ملكية البلد الأساس الذي يركز عليه أي تعاون وبرنامج. وهذا العام، وتحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إطلاق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمنطقة المحيط الهادئ (٢٠١٣-٢٠١٧). وبرنامج الـ ٢٩٢ مليون دولار يشمل ١٤ بلداً وإقليماً في منطقة المحيط الهادئ، كلها حظيت بنفس الأولويات. ونناشد الأمم المتحدة بأن تتكيف مع استراتيجية التنمية الوطنية المستدامة لجزر سليمان للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠. لذلك السبب فإنها تشمل السنوات التي طالبنا فيها بتعزيز وجود الأمم المتحدة في البلد. ونجدد ندائنا بترقية المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مستوى نائب ممثل مقيم إلى مستوى ممثل مقيم. إن أي ديمقراطية سلمية وعادلة ومستقرة على جانب كبير من الأهمية للتنمية المستدامة. لا تزال جزر سليمان تستثمر في تعزيز نظام الحكم لديها. ويجري حالياً العمل على سن قانون يتعلق بتراهة الأحزاب السياسية في برلماننا الوطني. وقانون الأحزاب السياسية يهدف إلى إضفاء المزيد من القوة على اللجنة الانتخابية لدينا لكي تدير بصورة مناسبة عمليتنا الانتخابية الوطنية. كذلك بدأنا بنظام لتسجيل التصويت، نظام مستدام وفعال الكلفة وشامل. تلك ممارسة مكلفة، لذلك سعينا إلى شراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا. ونشكر شركاءنا على الدعم المستمر لبرنامج الإصلاح الانتخابي لدينا، فتلک المساعدة تكمل العمل المتعلق بالحكومة الإلكترونية في جزر سليمان هذا العام التي وضعت شبكة للمنطقة المتروبولية بوصفها شبكة أمنية

في شهر أيار/مايو. ومن المقرر أن تناقش اللجنة الرابعة في الأسبوع المقبل المسائل المتعلقة بإقليمي بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فتقر جزر سليمان بأن جميع الدول تتحمل المسؤولية عن حماية مواطنيها. ونعتقد أنه يتعين على جميع الدول أن تتخذ خطوات مناسبة لضمان حماية حقوق شعوبها. وفي ذلك الصدد تدين جزر سليمان جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين أينما تحدث.

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فما زلنا نراقب بملح المذابح اليومية والكارثة الإنسانية في سوريا. ونلاحظ مع القلق النتائج الأولية لفريق الأمم المتحدة للتحقيق التي تؤكد استخدام الأسلحة الكيميائية. وترحب جزر سليمان بمبادرات روسيا والولايات المتحدة لتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، وتؤيد أيضاً جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي وسياسي للحرب المدنية.

أما فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، فنؤيد جميع الجهود الدولية الرامية إلى حمل الدولتين على استئناف المفاوضات وتحقيق سلام عادل ودائم.

ما انفكت جزر سليمان دولة خالية من الأسلحة. ونلاحظ أن استخدام الأيدي الخاطئة للأسلحة التقليدية وغير التقليدية يهدد السلم والاستقرار الدوليين. وترحب جزر سليمان بمعاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤/٦٧ بء) المبرمة مؤخراً، وتأمل في أن تعمل الأطراف الرئيسية في تجارة الأسلحة بالتوقيع على ذلك الإطار الدولي. ذلك سيعزز المعاهدة، ولا تزال جزر سليمان تتابع وتقيم التقدم الذي تحرزه المعاهدة.

فيما يتعلق بمسألة جمهورية الصين، تدعو جزر سليمان إلى مشاركة منطقية للجمهورية في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة. ونود أن نقر بالمشاركة الأخيرة للجمهورية الصين

خطوط المواجهة بالحوار والتعاون. ولا يمكننا أن نتطلع إلى المستقبل إذا تشبنا بالماضي. ونأمل من أي سياسة استشرافية تعتنقها الولايات المتحدة الأمريكية أن تخفف من وطأة الحصار.

أما الآن فانتقل إلى التعاون الثنائي مع بابوا غينيا الجديدة، جارتنا الميلانيزية. إن بابوا غينيا الجديدة ما فتئت توفر فرصاً لشباب جزر سليمان من حيث العمالة والبعثات الدراسية. وبدأ العمل بمنح تأشيرات عمل مجانية ولا تزال العلاقات التجارية تنمو إلى مستويات مرتفعة جديدة.

في المنطقة دون الإقليمية التي انتمي إليها فإن مجموعة الطليعة الميلانيزية، المؤلفة من فيجي وبابوا غينيا الجديدة، وفانواتو وجزر سليمان، تمثل إحدى أكثر المناطق تنوعاً في العالم. إذ تستخدم فيها ربع لغات العالم حيث يتكلمها أكثر من ٨ ملايين نسمة في المنطقة دون الإقليمية. وتعزيز حرية التجارة وحد القطاعات السكانية الغنية بالتنوع الثقافي. واليوم تعمل المجموعة على استكشاف تعاون اقتصادي وأمني وسياسي جديد.

وفيما يتعلق بفيجي، ترحب جزر سليمان بالتقدم الذي حققته حكومة فيجي لشعبها من حيث تمكينه من التعبير بحرية عن نفسه من خلال الانتخابات البرلمانية المقررة في عام ٢٠١٤. وتلاحظ جزر سليمان اعتماد فيجي للدستور الجديد وتتمنى لفيجي حكومة وشعباً كل النجاح في تقرير مصيرها.

إن الحق الثابت في تقرير المصير ركيزة أساسية في الأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة، ما برح أعضاء مجموعة الطليعة الميلانيزية، يؤيدون عملية تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وصوصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة واتفاق نووما. لذلك في ما يتعلق بإقليم بولينيزيا الفرنسي، أعنتم هذه الفرصة لأشكر الجمعية العامة والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على اتخاذها بالإجماع القرار ٢٦٥/٦٧ بشأن تقرير المصير في بولينيزيا الفرنسية

مشتركة ولكنها متفاوتة. وتعتمد الأجيال الحالية والمقبلة على العمل الذي ننجزه في الوقت الحالي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد فيتي ساكايو، نائب رئيس وزراء توفالو.

السيد ساكايو (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا ويسرني أن أشارك في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة باسم شعب توفالو وحكومتها. وبدء ذي بدء، أود أن أهنئ رئيس الجمعية على مسؤولياته القيادية الجديدة، فهو يحظى بكل المباركة والدعم من توفالو. كما أود أن أعرب عن الشكر والتقدير العميق للرئيس المنتهية ولايته وللمساعدة والدعم المستمرين اللذين يقدمهما الأمين العام بان كي - مون والمنظمات المتخصصة ورؤسائها وموظفوها. ونعرب عن امتنان خاص على انضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة عقب نجاح الدورة السابعة والستين.

لقد انتخبت الحكومة الجديدة في توفالو، التي يشرفني كوني نائب رئيس وزرائها، قبل شهرين. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي، أطلقت الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، خريطة طريق ملتزمة بإقامة الشراكات المتبادلة التي تحقق النجاح وتحدث فرقا لشعب توفالو. وتركز خريطة الطريق على تحسين تقديم الخدمات الأساسية الحيوية وتعزيز الحكم الرشيد والنهوض بالقدرات المحلية لمعالجة أوجه الضعف الفريدة في توفالو والتصدي بفعالية لآثار تغير المناخ.

ومن بعد النظر وحسن التوقيت أن نركز مناقشتنا على موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل"، فيما نقرب من نهاية الرحلة المسماة الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن الآن على استعداد لرسم مسار جديد نسميه أهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وعلى نحو ما نفعله كل خريف، اجتمعنا لنجدد حماسنا والتزامنا بتجديد تعددية الأطراف والعمل الجماعي الحقيقي ولتأمل ونقيم

في منظمة الطيران المدني الدولي بصفتها ضيف رئيس المنظمة. ونقر بذلك بوصفه خطوة أولى. وما برحنا نسعى إلى حصول جمهورية الصين على مركز مراقب في منظمة الطيران المدني الدولي وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. تلك الطلبات تعكس مركز المراقب الذي تتمتع به حالياً جمهورية الصين في جمعية الصحة العالمية.

لا تزال جزر سليمان تعمل في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونرحب بالمديرة التنفيذية الجديدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة فومزيل ملامبو، ونؤكد لها تعاوننا.

ونشير مع شعور بالقلق إلى أن الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ينقصها التمويل. وندعو إلى تقديم الدعم السياسي والمالي للخطة. ونؤيد دعوة المديرية التنفيذية إلى منح أولوية لتمكين المرأة اقتصاديا في المناطق الريفية. كما نأمل أن يتمكن المجلس التنفيذي أيضا من معالجة فجوة تمثيل منطقة المحيط الهادئ في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ولا يزال العنف القائم على نوع الجنس مشكلة في جزر سليمان، ويشارك بلدي المجتمع الدولي إدانته للعنف الجنسي. ولا نزال نسعى لإنشاء مجتمع شامل للجميع. وبالشراكة مع كيان أسترالي، نظمت جزر سليمان دورة للألعاب الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في بلدنا ومناسبات أخرى. وبالرغم من انه لا يزال يتعين أن نقطع شوطا طويلا في إنشاء مجتمع ملائم للأشخاص ذوي الإعاقة، فإننا نبقي عازمين على تحقيق تلك الغاية.

وأود أن اختتم ببيان من حيث بدأته. إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطتنا المشتركة. وعلينا أن نبقي متحدين وان نعمل باعتبارنا كيانا واحدا، وبهدف واحد وان نحقق مجموعة واحدة من الأهداف، في إطار عملية واحدة. بمسؤوليات

والتوعية، تغرس المنظمة القضايا الحقيقة والأحداث الحالية في ضمير الجمهور والدول الأعضاء على السواء من أجل دفع عجلة العمل والإنصاف. ثانياً، إن الشراكة أمر رئيسي لنجاح هذه المنظمة العالمية حقاً. والعمل معاً بصورة تعاونية يحقق نجاحاً أكبر مما يمكن أن نحققه بمفردنا. والتعاون والتضامن مع المجتمعات والأعمال التجارية ومراكز التفكير والكنائس والهيئات الخيرية والمجموعات الإقليمية وليس أقله جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يؤكد مجدداً على قيام اتحاد حقيقي ومستدام ينبغي أن يشكل سبيل المضي قدماً لأهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن ينعكس ميثاق الأمم المتحدة في أهدافنا وأولوياتنا الوطنية. ولا بد أن تعكس رؤيتنا لأهداف التنمية المستدامة الجديدة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥ عضوية تسعى سعياً جاداً لتحقيق الأهداف نفسها - بناء عالم يحسد السلام، وليس النزاع والإرهاب؛ والأمل، وليس اليأس؛ والفرص والوظائف وآفاق حياة كريمة، وليس البطالة والافتقار إلى الرعاية الاجتماعية؛ والأمن والحرية، وليس انعدام الأمن والترعة الاستبدادية؛ والمساواة، وليس حكم الفرد؛ والوحدة، وليس الانقسام؛ والحكم الرشيد والقيادة، وليس الطغيان؛ والكفاية، وليس الفقر؛ والتقدم، وليس الانتكاسات والارتداد؛ والتمكين، وليس القيود.

وأود أن أذكر النظر في أداء توفالو فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية إذ يقترب الموعد النهائي لعام ٢٠١٥. ويسرني أن أبلغ بان توفالو أحرزت تقدماً كبيراً نحو بلوغ أهدافها الإنمائية للألفية، بالرغم من آثار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المختلفة على اقتصاد صغير وضعيف. وفي التقرير المرحلي عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢، جرى تقييم توفالو بأنها تسير على الطريق الصحيح فيما يتعلق بأربعة من الأهداف الإنمائية للألفية وهي: التعليم الابتدائي، ووفيات الأطفال، وصحة الأم، والشراكات العالمية، وبأن لديها

ونخطط لكيفية تحقيق مبادئ الميثاق المتعلقة بصون السلام والعدالة وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي وتوفير الفرص للجميع على قدم المساواة.

ومع ذلك، لا يمكن أن تصبح جهودنا العالمية شاملة بشكل كامل حتى تعترف الأمم المتحدة بصورة واقعية بالإسهام الدولي الذي تقدمه جمهورية الصين في تايوان والمسؤولية التي تضطلع بها لتحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، ومن ثم تحسين مستويات المعيشة للملايين في جميع أرجاء العالم. وتتسم بأهمية بالغة مشاركة جمهورية الصين الدولية الكبيرة في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فيما نمضي قدماً بشكل جماعي نحو عصر ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية وندخل في عصر أهداف التنمية المستدامة.

كما أن توفالو تؤيد تأييداً تاماً رفع الحصار المفروض على كوبا. فذلك سيمكن جمهورية كوبا من زيادة تضامنها وتعزيز تعاونها مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثل توفالو.

وإذ نسترجع رحلتنا مع الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا مررنا بطائفة من الأزمات والتحديات، الطبيعة والناجمة عن الأنشطة البشرية على السواء. ونعلم من أين أتينا، ونعرف قدراتنا وقبولنا في مواجهة تلك الأزمات والتحديات، فيما تقترب من خط النهاية للأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ نشعر في الانتقال إلى مرحلة أهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥، فإننا نولي اهتماماً للدروس الجوهرية المستخلصة من الأهداف الإنمائية للألفية. أولاً، لا تزال الأمم المتحدة منارة للأمل، ومن خلال الحملات الاستراتيجية للدعوة

المنظمة. لقد رأينا ما يكفي من قرارات الجمعية العامة التي تعالج قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة مبهمة وغامضة، كما لا يتضمن حتى الآن جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي برمته معاملة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. يتعين أن يكون مؤتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤ حاسماً فيما يخص إيجاد سبل خاصة لإرساء الشراكات بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يتوخى منها ضمان تنميتها المستدامة فحسب، ولكن أيضاً أمنها وبقائها في الأجل الطويل.

إن توفالو تقدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إرجاء النظر في خروج توفالو من قائمة أقل البلدان نمواً، في إطار برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. لكن مع ذلك، ترى توفالو بتواضع أنه في حين أن معايير سقف الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً - مؤشر التنمية البشرية، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الضعف الاقتصادي، محددة بشكل جيد فإنه سيكون إجراء غير منطقي وغير مسؤول أن يشكل تطبيق معيارين من المعايير الثلاثة، المقياس الوحيد للنظر في الرفع من القائمة. ونظراً لهشاشة حالة توفالو باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية، فإننا نعتقد أن فشلنا في بلوغ مستوى مرض على مؤشر الضعف الاقتصادي، أكثر أهمية بالنسبة لنا فيما يتعلق بالنظر في الرفع المحتمل من قائمة أقل البلدان نمواً.

وكان لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر عواقب وخيمة على حالة توفالو. وتعرض بقاؤنا وأمننا ومعيشة أولادنا في المستقبل، للخطر جراء تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ. وأكد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ المعنون "تغير المناخ ٢٠١٣: أسس العلوم الفيزيائية" للعالم، التوقعات السيئة فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو في أعقاب تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. ويتمثل السؤال الذي نطرحه

إمكانية تحقيق ثلاث غايات للأهداف الإنمائية للألفية وهي: المساواة بين الجنسين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والاستدامة البيئية، وبأنها من غير المرجح أن تحقق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالفقر.

ويمثل بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالفقر تحدياً هائلاً لربع أصغر بلد في العالم. وتوفالو قليلة الخطوة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وليس لديها أي قدرات إنتاجية تقريباً. وتعتمد توفالو اعتماداً كبيراً على المعونة ومكافآت الإيجار والدخول العائدة من إيجار أصولها الوطنية - الجو والبحر وحيزه - والتحويلات المالية. وسنواصل البحث عن الدعم القيم للغاية والتعاون اللذين تقدمهما الأمم المتحدة ومجتمع المانحين في سعينا لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالفقر فيما نقرب من عام ٢٠١٥.

ونتابع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب على جميع مستويات اتخاذ القرار. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت توفالو مشروع قانون لحماية الأسرة يهدف إلى حماية نساءنا وفتياتنا من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف المنزلي والاعتصاب.

إن مشروع القانون قد يسر الوصول إلى العدالة وحسن تقديم الخدمات للنساء والفتيات اللائي وقعن ضحية للتمييز والعنف، سواء وقع في مكان عام أو خاص.

كما تلتزم توفالو بشكل كامل بالتنفيذ الاستراتيجي لنتائج برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذ نقرب من السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آيا في ساموا، فإننا نحث الأمم المتحدة على ضمان الإقرار حقاً بمركز الدول الجزرية الصغيرة النامية والاعتراف بشكل خاص بها في بيروقراطية

لدعم التكيف للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو. كما تشيد توفالو وتؤيد تأييدا تاما قيادة الأمين العام والتزامه باستضافة مؤتمر قمة تغير المناخ العام المقبل.

بالنسبة لتوفالو، ترتبط قضية تغير المناخ في الغالب بالمحيطات. وبالنسبة لدولة محاطة بالبحار، فإن الهدف المستدام الخاص بالمحيطات أمر وثيق الصلة، لأسباب بديهية. تغطي المحيطات سبعين في المائة من سطح الكوكب، وتشكل حجر الزاوية في نظام دعم الحياة على الأرض. والتلوث المتزايد وغير المنضبط لمحيطاتنا وتنوعها البيولوجي يشكل مصدر قلق حقيقي، ويجب معالجته على وجه السرعة. وفي نفس الوقت، يتعين التعامل بشكل ملائم مع الآثار غير المباشرة المشعة للنفايات النووية الأرضية في المحيطات، وخصوصا تلك التي حصلت بعد الحوادث الأخيرة، ومنعها من الحدوث مرة أخرى. هنا ينبغي أن يمثل الثمن الذي يتعين على الملوث دفعه، أساسا لجهود تنظيف وتخفيف ومنع تلوث المحيطات.

تعتمد توفالو حاليا اعتمادا كبيرا على الوقود والمنتجات النفطية المستوردة لتوليد الكهرباء ومتطلبات وسائل النقل. وسيواصل ذلك في الأجلين القصير والمتوسط. واقترحت العديد من التوصيات فيما يخص مصادر الطاقة والتكنولوجيات البديلة، سواء تعلق الأمر بالطاقة الشمسية أو توليد الطاقة باستخدام الرياح أو الأمواج، ولكنها لم تنفذ بالكامل. وقد حدد قطاع الطاقة لدينا لنفسه مواجهة التحدي المتمثل في أن تصبح بلدا يعتمد على الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠. إننا نقدر الدعم المقدم من جانب العديد من الجهات المانحة التي تعاملنا معها فيما يخص إيجاد مصادر بديلة للطاقة المتجددة، والمساعدة في صياغة سياسة الطاقة وتعزيز مصادر للطاقة تتسم بالكفاءة. ويظل العلم والقدرة التكنولوجية في توفالو أيضا متخلفين، ونحن بحاجة لتكنولوجيات ذات صلة وبسيطة يمكن الحصول عليها بسهولة وبأسعار ميسورة، خاصة بالنسبة

على الجمعية في ما الذي ننتظره؟ وما أهمية الحديث عن مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، عندما يستمر العالم في التقاعس عن القيام بواجبه وتنفيذ التزاماته بالحد على وجه السرعة من انبعاثات غازات الدفيئة وتوفير التكيف الحقيقي؟ وضمان الأمن لتوفالو في الأجل الطويل يعني إنقاذ العالم كله.

إن تغير المناخ لم يعد قضية بيئية أو سياسية. إنها قضية أمن بالنسبة للبشرية لا تعرف الحدود. وعلى الجميع التحرك بشكل عاجل للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتوفير التكيف. ومن بين الوثائق الموزعة على الجمعية العامة بيان متددى جزر المحيط الهادئ لعام ٢٠١٣، الذي يتضمن إعلان مآخورو للقيادة في مجال المناخ، والذي تدعمه توفالو بقوة. من خلال إعلان مآخورو، يلتزم قادة جزر المحيط الهادئ بالاضطلاع بمسؤولياتهم وقيادتهم بشكل كامل، من أجل تقديم إسهامهم، وإن كان ضئيلا، في الجهود العالمية الرامية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. إذا استطعنا نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أن نقوم بذلك، فبالتأكيد يمكن للآخرين القيام بذلك أيضا.

يجب على العالم إنقاذ توفالو والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل إنقاذ الكوكب ككل. ونحث على المثابرة فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، بوصفهما الصكين الدوليين والحكوميين الدوليين الأساسيين، للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ. إننا ندعو جميع الأطراف إلى العمل بجهد من أجل التوصل إلى إطار ملزم قانونا للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، خلال الدورة التاسعة عشرة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في وارسو. وينبغي أن يشمل الإطار أيضا آليات التعامل مع الخسارة المرتبطة بتغير المناخ، والأضرار والتأمين للدول الجزرية الصغيرة النامية، وينبغي أن يوفر التمويل الكافي والمتاح

على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وتوجيه الشكر للرئيس السابق، السيد فوك يريميتش.

خلال العقدين السابقين، قطع المجتمع الدولي أشواطاً كبيرة صوب تطوير نهج مترابط يرمي للتصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم. ونحن بحاجة إلى تحليل التزاماتنا، آخذين بعين الاعتبار الصعوبات التي صادفتنا خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مسؤولة جزئياً عن انحرافنا عن المسار المرسوم. غير أنها كشفت عن بعض المسائل الكامنة التي إما أنها أغفلت أو أسيء تقديرها، وتبين فيما بعد أهميتها للنجاح عموماً.

ونعرف جميعاً، في سياق التكافل والترابط المتزايد للاقتصاد العالمي، أنه لا يمكن لأي بلد أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية بمعزل عن الآخرين. ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد أثرى فهمنا لسبل تحقيق التقدم صوب التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأرمينيا ترحب بإدراج "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل" لتكون الموضوع الرئيسي لمداولاتنا خلال الدورة الحالية. (تكلم بالإنكليزية)

وعلى الرغم من أن معظمنا يؤمن بأن القضاء على العنف والإرهاب ضروري لبناء مجتمعات سلمية ومستدامة ومزدهرة، فإن السلام ما زال يبدو بعيد المنال في أنحاء عديدة من العالم. وما فتئت أرمينيا تشعر بالقلق لتردي الحالة الإنسانية في سوريا. وعدد اللاجئين الذين ما زالت أرمينيا تستقبلهم تجاوز عشرة آلاف، غير أن عشرات الآلاف من السوريين الأرمن ما زالوا في سوريا، البلد الذي أصبح وطنهم الثاني بعد

لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيكون الدور الميسر الذي تضطلع به الأمم المتحدة كمستودع لهذه التكنولوجيات والممارسات داخل شبكات المنظمة ومواقعها على شبكة الإنترنت، مفيداً للغاية.

وأخيراً، ونحن نقرب من مهلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ونستعد لأهداف التنمية المستدامة، يجب أن نولي اهتماماً للدول ذات الاحتياجات الخاصة، والأكثر فقراً وضعفاً، فيما يخص بذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الانتقال السلس إلى أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن التصدي للمستوى الذي بلغته التحديات، إلا من خلال إصلاح أنفسنا، أي الأمم المتحدة وكل بلد عضو. ويتطلب النجاح فيما يخص تحقيق المستقبل الذي نحن بحاجة إليه، وفيما يخص تحقيق أهدافنا المستدامة، والنجاح بشكل أكبر وأفضل، قدراً متزايداً من الجهد الكبير والانضباط والمثابرة والشجاعة والتسامح والتعايش المتناغم والتعددية والترابط من جانبنا، نحن شعوب الأمم المتحدة.

ستحتفل توفالو بعد بضعة أيام، بالذكرى الخامسة والثلاثين لاستقلالها. أيمكننا أن نروي لأطفالنا وأحفادنا قصة استمرار البقاء على جزرنا المسالمة التي وهبها الله لنا؟ أو يتعين علينا أن نخبرهم بأن العالم، تحت مظلة الأمم المتحدة، تلك الهيئة النبيلة، لم يعد قادراً على إنقاذ مستقبلهم بسبب تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر؟ لأننا سنحتفل بكل اعتزاز بديمقراطيتنا وسيادة القانون اللتين تنبضان بالحياة، واستقلالنا السياسي في توفالو، فإننا نناشد العالم أيضاً. رجاء أنقذوا توفالو من تغير المناخ. فلينقذ العالم توفالو لينقذ نفسه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد إدوارد نلنديان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا. **السيد نلنديان (أرمينيا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السيد جون وليام آش

إننا نتفق تماماً مع رؤساء البلدان الثلاثة المشاركة في الرئاسة - وهي أيضاً ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - في أن استخدام القوة لن يحل النزاع، وأن تسوية تفاوضية هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام والاستقرار. ومع ذلك، فمن خلال تكديسها للأسلحة الهجومية على نطاق واسع وبشكل لم يسبق له مثيل، تعرض أذربيجان تعرض الأمن الإقليمي والدولي لخطر شديد، رغم عضويتها في مجلس الأمن.

وعلى عكس أذربيجان، أكدت أرمينيا عدة مرات التزامها بمبادئ القانون الدولي، واستجابة لنداء إنيسكيلين الذي أطلقه رؤساء الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا، أكدت ذلك الالتزام مرة أخرى، وخاصة ما يتعلق بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والحقوق المتساوية وحقوق الشعوب في تقرير المصير والسلامة الإقليمية.

وما زالت أذربيجان تسيئ تفسير قرارات عام ١٩٩٣ لمجلس الأمن - القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) - والتي تطالب أساساً بوقف كل الأعمال القتالية والعدائية فوراً، ووقف إطلاق نار دائم. ولم تمتنع أذربيجان عن الامتثال للمطلب الأخير فحسب، بل راحت تكثف عدوانها وعملياتها العسكرية ضد ناغورنو كاراباخ وأرمينيا، مستخدمة في ذلك مرتزقة وثيقي الصلة بمنظمات إرهابية شهيرة. وليس من المستغرب أنه منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٤، لم يشر الوسطاء - الأعضاء الدائمون الثلاثة في مجلس الأمن، إلى تلك القرارات مرة أخرى إطلاقاً.

إن أذربيجان تتصرف كما لو كان المجتمع الدولي يشاطرها هجها، وكما لو كانت تشاطر المجتمع الدولي نهجه. وفي واقع الأمر، فإن أذربيجان ترفض باستمرار كل اقتراحات بلدان مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون

الإبادة الجماعية عام ١٩١٥، وهم يكافحون من أجل البقاء في ظروف لا تحتمل مع رفاقهم السوريين.

وترحب أرمينيا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠٠٣) أمس بالإجماع، على أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف بين وزير الخارجية الروسي لافروف ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وهذا القرار قد يفضي إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية ومنع استخدامها في سوريا والتمهيد لحل سياسي للأزمة السورية، مما يضع حداً لمعاناة الشعب السوري.

إننا نؤمن إيماناً قوياً أنه لا يوجد بديل للحل السلمي للنزاعات. وتسوية النزاعات تتطلب إرادة سياسية وعزيمة. وقبل ثلاثة أشهر، في ١٨ حزيران/يونيه، أصدر رؤساء البلدان الثلاثة المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - روسيا والولايات المتحدة وفرنسا - بياناً جديداً بشأن ناغورنو كاراباخ، وذلك في إطار قمة مجموعة الثمانية المعقودة في إنيسكيلين.

وفي أرمينيا، رحبنا بذلك البيان وأكدنا، شأننا شأن الرؤساء المشاركين، أننا مازلنا نرى أن العناصر الواردة في بيانات رؤساء البلدان المشاركة في الرئاسة على مدار السنوات الخمس الماضية يمكن أن تشكل أساساً للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع. ونحن نتشاطر موقف البلدان المشاركة في الرئاسة ومؤداه أن تلك العناصر ينبغي اعتبارها كلاً متكاملًا، وأن أي محاولة لانتقاء بعض العناصر دون غيرها سيجعل من المستحيل التوصل إلى حل. ونتفق تماماً في أنه على الشعوب أن تكون مستعدة للسلام، وليس للحرب. وللأسف، فإن القيادة الأذربيجانية تفعل عكس ذلك تماماً حتى الآن، فتريد من حدة خطاب الحرب والكرهية للأرمن بشكل يومي، حتى إنها لم تتورع عن استخدام المنصة السامية للأمم المتحدة لأغراضها.

وفي الأسبوع الماضي، تحديداً، وجهت القيادة الأذربيجانية مرة أخرى تهديدات جديدة ضد أرمينيا وناغورنو كاراباخ، مطالبة بأراض أرمينية، بما في ذلك يريفان، المدينة العاصمة التي يعود تاريخها إلى ٣ ٠٠٠ سنة. وعلى الرغم من موقف أذربيجان المدمر، ستواصل أرمينيا بذل جهودها من أجل تسوية نزاع ناغورنو كاراباخ بالوسائل السلمية وحدها، وعلى أساس المقاصد والمبادئ والقواعد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والأحكام الواردة في البيانات التي أدلى بها رؤساء البلدان الثلاثة المشاركة في الرئاسة في لاكيلا وموسكوكا ودوفيل ولوس كابوس وإنيسكيلين.

وفي آذار/مارس، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء قراراً بشأن منع الإبادة الجماعية طرحته أرمينيا وشارك أكثر من ٦٠ بلداً في تقديمه. ويظل الاعتراف بالإبادة الجماعية وإدانتها ومنعها أولوية لأرمينيا، وسوف نتخذ الإجراءات الضرورية لمنع تكرار جريمة الإبادة الجماعية، مع إبقاء مسألة المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وإنكارها في صدارة جدول أعمالها. وباعتبارها الأمة التي نجت من أول إبادة جماعية في القرن العشرين، ترحب أرمينيا ترحيباً حاراً بالموقف الواضح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والذي من شأنه أن يعرقل أي إمكانية للإفلات من العقاب أو العفو عن مرتكبي الجرائم ضد البشرية.

تولت أرمينيا في أيار/مايو ٢٠١٣ رئاسة لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا، وهي منظمة إقليمية وشريكة أساسية للأمم المتحدة في سعيها العالمي المشترك إلى النهوض بمبادئ الحريات الأساسية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن بذل الجهود المتواصلة من أجل توطيد السلام والأمن.

وقد ترسخ التعاون بين المنظمين أيضاً في مكافحة العنصرية، وكرهية الأجانب، وخطاب الكراهية، والتعصب، وهذه المسائل أيضاً بين الأولويات المحددة خلال رئاسة أرمينيا،

في أوروبا والتي تحمل ولاية دولية. لقد رفضت باكو كل صيغة للمبادئ الأساسية لتسوية نزاع ناغورنو كاراباخ التي اقترحتها الرؤساء المشاركون في رئاسة مجموعة مينسك، بما فيها تلك التي طرحت في مؤتمرات القمة في كازان وسوتشي وأستراخان وسان بطرسبرغ. ولا ترفض باكو المبادئ الأساسية فحسب، بل إنها ترفض كذلك تدابير بناء الثقة التي اقترحتها الرؤساء المشاركون بشأن ترسيخ وقف إطلاق النار وسحب القناصة من خط التماس وإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. وأذربيجان لا تعرقل تدابير بناء الثقة فحسب، بل إنها تنظم بصورة دورية الاستفزازات على خط التماس مع ناغورنو كاراباخ وعلى الحدود مع أرمينيا، مما أدى إلى خسائر بشرية جديدة.

وفي الدورة السابقة للجمعية العامة (A/67/PV.19)، تكلمت عن إطلاق القيادة الأذربيجانية سراح قاتل يدعى راميل سافاروف وتمجيده، الأمر الذي أدانته المجتمع الدولي برمته بشدة، كما نددت به لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وحتى اليوم، بعد أكثر من عام على إطلاق سراح سافاروف، ما زالت القيادة الأذربيجانية تعلن أن ما فعلته كان عادلاً وصائباً، بل وراحت تنتقد موقف المجتمع الدولي. وهذا يبين بوضوح الفجوة التي تزداد عمقاً بين القيادة الأذربيجانية والمجتمع الدولي بشأن مفاهيم الخير والشر.

وعلى الصعيد المحلي، فرضت السلطات الأذربيجانية مؤخراً عقوبة النبد على الكاتب الأذربيجاني البارز أكرم أيايلسلي لنشره رواية يتحدث فيها عن المذابح ضد الأرمن في باكو وسومغايت وأجزاء أخرى من أذربيجان. وأحرقت كتب أيايلسلي علناً، واضطر الكاتب إلى مغادرة أذربيجان بعد أن تلقى تهديدات بالقتل.

سواء تعلق الأمر بالسلم والأمن الدوليين، أو العمل على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، أو التصدي لظاهرة التغير المناخي والمجاعة والأمراض الفتاكة.

أثناء الخطاب القيم الذي ألقيناه في الجمعة العامة في حزيران/يونيه الماضي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة دورتها الثامنة والستين (انظر A/67/PV.87) قدمتم برنامج عملكم الطموح لهذه المهمة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك مكانة حقوق الإنسان ودولة القانون والتعاون بين بلدان الجنوب ومكانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطة برنامج التنمية المرتقب. وهي مواضيع تُذكر لكم فُتُشكر.

لا شك أنه في العقدين الأخيرين، حققت بعض الدول النامية - كما هو مبين في تقرير التنمية البشرية (مُخضة الجنوب) لسنة ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تحولا اقتصاديا كبيرا. إلا أن غالبية البلدان النامية، وخاصة الأقل نمواً، ما زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أنه أصبح من شبه المؤكد، ونحن على أعتاب العام ٢٠١٥، استحالة بلوغ تلك الأهداف بالنسبة لأغلبية الدول النامية، وخاصة الأقل نمواً، يتحتم علينا اليوم وضع خطط وبرامج تأخذ في الحسبان إخفاقات الماضي وتحديات المستقبل، وتحضّر تحضيراً جيداً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، نطالب الدول الغنية بالوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية، وذلك بالإسراع في تمويل برامج تنمية في هذه البلدان. كما نطالبها بوضع سياسة ملائمة تشرف عليها أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة بالتعاون مع الهيئات الدولية والدول المانحة. وتتمحور تلك السياسة حول ما يلي: دعم نظامي الصحة والتعليم، وإلغاء الديون، ونقل التكنولوجيا الضرورية إلى هذه الدول، وتطوير التبادل التجاري بين دول الشمال ودول الجنوب، وإلغاء العوائق الجمركية على صادرات

وقد وضعت في إطار الاستجابة للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي مجلس أوروبا اليوم.

وأرمينيا ملتزمة بتعزيز القدرات المؤسسية للأمم المتحدة. ونؤيد في ذلك الصدد، عملية إصلاح الأمم المتحدة، ونؤكد على استعدادنا للإسهام فيها. ونرى أن الإصلاحات تتيح فرصة لتعزيز دور المنظمة في التصدي للمساائل البالغة الأهمية التي تواجه العالم اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد تكدي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا.

السيد تكدي (موريتانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني ويشرفني أن أقدم إليكم السيد الرئيس، بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكلّي ثقة فيما ستبدلونه من جهود جبارة ومساع حثيثة لتعزيز ما تم إنجازه من مكاسب، والعمل على ترسيخ الأمن والسلم الدوليين، بغية إرساء نظام عالمي تتمتع فيه البشرية جمعاء بالرخاء والاستقرار والتقدم. وإني على يقين تام من أن ما لمسناه فيكم من كفاءة وحنكة سياسية وتجربة طويلة في منظمنا على رأس بعثة بلادكم الدائمة لديها لأكثر من عشر سنوات، كلها أمور مكنتكم من رئاسة هذه الدورة بدون منافس.

كما أود الإشادة بالجهود القيّمة لسلفكم السيد فوك يريميتش، لما بذله من جهود موفقة عززت مبدأ الحوار بوصفه أداة فعالة للتشاور حول أنجع الحلول للقضايا الدولية المطروحة، وكذلك تعزيز دور دولة القانون والحكم الرشيد ودعم القضايا الأفريقية.

والشكر موصول لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، لما بذله ولا يزال يبذله من جهود جبارة،

مدارس للصحة تشرف على تدريب ممرضى الدولة والفنيين العالين.

تعتبر الصحة الرديف الأساسي للتعليم، وهي تشكل تحديا أساسيا للدول النامية ولبلدان القارة الأفريقية على وجه الخصوص. واعتبارا لذلك، رصدت الحكومة نسبة هامة من ميزانية الدولة لهذا القطاع الحيوي، وأنشأت برامج وطنية لمكافحة الأمراض الفتاكة كمرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) والمalaria والسل.

ودعما لهذا التوجه، أنشئت أربع مستشفيات جديدة كاملة التجهيز في بعض مناطق الوطن بالإضافة إلى بناء ٧٠ مستشفى مستوصفا لتقديم العلاجات الأولية. وعلاوة على ذلك، جرى بناء مستشفى متخصص لأمراض السرطان يعتبر من أكثر المستشفيات تطورا في المنطقة. كما يعمل قطاع الصحة بالتنسيق مع بعض هيئات الأمم المتحدة المتخصصة على تنظيم حملات مستمرة لتلقيح الأطفال دون سن الخمس سنوات.

إننا في موريتانيا، كأغلب الدول النامية، نعتمد على استيراد احتياجاتنا التموينية من الأسواق الدولية، مما يثقل كاهل ميزان مدفوعاتنا ويجعل أسعار تلك المواد تخضع لتقلبات تلك الأسواق، ووعيا منها بتحمل المسؤولية، عمدت حكومتنا إلى انتهاز سياسة اقتصادية تهدف إلى التخفيف من تأثير العامل الخارجي، ففي القطاع الزراعي، ساهمت تلك السياسة في توفير ٦٠ في المائة من احتياجات البلد من الأرز و ٣٧ في المائة من الحبوب الأخرى. كما أدخلت مؤخرا زراعة القمح، وبدأت تعطي نتائج إيجابية. وفي السياق ذاته، بدأ البلد مشروعا لزراعة قصب السكر، بغية توفير هذه المادة الأساسية محليا.

وبشكل عام، عملت حكومة بلدي، وتعمل في جميع القطاعات، على توفير حياة كريمة لمواطنيها. وفي هذا الإطار، تم إنشاء منطقة حرة في مدينة نواذيبو، العاصمة الاقتصادية لبلدنا وثالث مدينة من حيث عدد السكان، مما سيجعلها قطبا اقتصاديا كبيرا سيعم نفعه البلد بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

الدول النامية، وخاصة الأقل نموا، إلى أسواق دول الشمال، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي لا شك سيعزز التعاون الاقتصادي بين أعضاء هذه المجموعة، ووضع آليات دولية جديدة يُعهد لها بالسهر والإشراف على التكامل الإقليمي وتعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب، كما أشار إلى ذلك تقرير التنمية البشرية السالف الذكر، وتقوم بتسهيل تبادل المعارف والتجارب ونقل التكنولوجيا بين هذه الدول.

تعمل حكومة بلادي - رغم محدودية مواردها - بتعليمات ومتابعة مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد عبد العزيز، على تحسين المستوى المعيشي للمواطن. وسعيا لتحقيق ذلك الهدف انتهجت، حكومتنا سياسة تعليمية صارمة بدءا بإجبارية التعليم الأساسي وتعميمه، مروراً بتقوية التعليم الثانوي وعصرنته، وانتهاء بمجانية التعليم العالي وتنويع تخصصاته. وفي هذا الإطار، تم تعميم التعليم الأساسي على جميع المدن والقرى تقريبا. وقد ساعدت على ذلك السياسة التي انتهجتها الحكومة للحد من ظاهرة التفرق العشوائي، من خلال دمج القرى ببعضها.

أما فيما يخص التعليم الثانوي، فقد أصبحت جميع مقاطعات البلاد تتوفر على إعداديات والبعض منها على ثانويات، مما سهّل على سكان القرى النائية مواصلة تعليم أبنائهم في المرحلة الثانوية. كما تم إنشاء ثانويات للامتياز خاصة بالموهوبين من التلاميذ، قصد الاستفادة من مواهبهم وتوجيههم للتخصصات المرتبطة بحاجيات سوق العمل.

أما التعليم العالي فقد شهد هو الآخر قفزة نوعية. فقد تم الانتهاء مؤخرا من بناء المدينة الجامعية في نواكشوط، وفتحت جامعة للدراسات الإسلامية في الداخل، بالإضافة إلى أربع مدارس عليا متخصصة هي: مدرسة المعادن، والمدرسة المتعددة الاختصاصات، ومدرسة التدريب الزراعي، ومدرسة الأشغال العامة، فضلا عن تعزيز كلية الطب ومدها بالوسائل الضرورية لتغطية العجز الحاصل في الكادر الطبي، علاوة على إنشاء أربع

ولذا فإننا من خلال فضائنا المغاربي وعمقنا العربي الأفريقي وإحساسنا بالمسؤولية تجاه القضايا الدولية، نعمل على إفشاء ثقافة السلام وتشجيع الحوار والاحتكام إلى منطق العقل وتفعيل دور الدبلوماسية بوصفها أداة لفض النزاعات واتحاد الحرب.

لقد بذل، ولا يزال، فخامة الرئيس، محمد ولد عبد العزيز، جهودا مضنية وهو على رأس مجلس السلم والأمن الأفريقي من أجل حل بعض النزاعات في القارة الأفريقية، كالأزمات التي عرفتتها كل من كوت ديفوار وليبيا ومالي، كما كان لحضوره المتميز في القمم شبه الإقليمية والدولية دورا بارزا في تعزيز السلم والأمن في العالم.

منذ عدة سنوات، تتعرض منطقة الساحل الأفريقي لانتشار شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكافة أنواعها، من تهريب للمخدرات والأسلحة، إلى الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وصولا إلى احتجاز الرهائن. لذا فإننا نحدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي لدعم دول هذه المنطقة في التصدي لهذه الظاهرة، والتي هددت مؤخرا دولة مستقلة عضوا في الأمم المتحدة في وجودها، مما بين أن دول الساحل لا يمكن أن تتصدى لهذا الخطر بمفردها.

وهنا جدير بالذكر أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهذا واجبها، وقفت إلى جانب الشقيقة مالي منذ بداية أزمتها، فقد بادرت بفتح حدودها للأشقاء الماليين الذين لجأوا إلى أراضيها، وقد وفرنا ولا نزال نوفر المأوى لهم. كما احتضنت العاصمة نواكشوط في الأشهر الماضية، وبرعاية الحكومة الموريتانية، عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة المالية المؤقتة وبعض الحركات الأوزادية، مما هيأ الجو المناسب لتوقيع اتفاق واغادوغو، الذي مهد مؤخرا لإجراء الانتخابات الرئاسية. وهنا ننتهز هذه الفرصة لنعبر عن ثمانينا الصادقة للشعب المالي الشقيق، آملين أن تكون تلك التحولات فاتحة عهد جديد من الرخاء والأمن للشقيقة مالي.

وتعزيزا لدور الحكم الرشيد ومحاربة الفساد، فعل دور كل من المفتشية العامة للدولة ومحكمة الحسابات، منذ تولي فخامة السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز مقاليد السلطة في البلد، وقد ساهم ذلك في استرجاع مبالغ هائلة إلى الخزينة العامة للدولة، كانت قد استعملت في بعض القطاعات دون وجه حق. وقد أقيمت بعض كبار مسؤولي الدولة تجسيدا لمبدأ المكافأة والعقاب، كما عزز دور اللجنة الوطنية للصفقات العمومية بحيث أصبحت الجهة الوحيدة التي تبت في صفقات الدولة، واضعة بذلك حدا لصفقات التراضي، مما انعكس إيجابيا على تكافؤ الفرص أمام الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين.

كما أن الشفافية التي أصبحت تطبع اكتتاب الموظفين في جميع قطاعات الدولة، وذلك من خلال تنظيم مسابقات تتيح فرصا متكافئة لجميع المواطنين، مع ضمان المساواة بين الجنسين، خالقة بذلك أملا جديدا لدى الشباب، مما سيؤدي بلا شك إلى الرفع من التحصيل العلمي في البلد ويضع قطيعة نهائية مع عهود طويلة من المحسوبية والوساطة.

إن سياسة التقشف التي انتهجتها حكومتنا وتقليص ميزانية التسيير للقطاعات الحكومية وزيادة ميزانية الاستثمار ضمن الموازنة العامة للدولة، ساهمت كلها في التمويل الذاتي لأغلب المشاريع التنموية في البلد. كما أنها، إضافة إلى بعض العوامل السالفة الذكر، عملت على تخفيض نسبة البطالة التي أصبحت في حدود ١٠ في المائة، فضلا عن مساهمتها في زيادة نسبة النمو والتي من المتوقع أن تصل إلى أكثر من ٦ في المائة بحلول نهاية العام الحالي. كما يأتي التحضير حاليا لإجراء الانتخابات النيابية والبلدية نهاية السنة الحالية لتعزيز مسار الحكم الرشيد ويعطي للمواطن فرصة المشاركة في تحديد مستقبل بلده ورسم مساراته السياسية والاقتصادية.

إن الحرص على تدعيم علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير، هو من ثوابت سياستنا الخارجية،

من أن الإطار القانوني والشروط العامة لتسويته تم تحديدها والتأكيد عليها على مر السنين في حزمة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، كما أكدت على ذلك المبادرة العربية التي تركز في الأساس على مبدأ الأرض مقابل السلام من أجل تسوية هذا النزاع الذي طال أمده.

وفي هذا الإطار، نرحب بقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي منح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، آمليين أن يكون هذا القرار فاتحة عهد جديد ينصف الشعب الفلسطيني ويرد إليه حقوقه المشروعة، بقيام دولته المستقلة والكاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ليضع ذلك حدا لمعاناة هذا الشعب التي تناهز عمر منظمتنا. وحرصا على العدالة والمصادقية والانصاف في التعامل مع طرفي النزاع، واحتراما لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، يجب على المجموعة الدولية أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه فلسطين. كما نحدد إدانتنا للحصار المستمر على قطاع غزة وما ترتبته الآلة العسكرية الاسرائيلية من قتل للمدنيين الفلسطينيين وتدمير لمنشآتهم.

إننا نعلن ترحيبنا بالجهود التي تبذلها الادارة الأمريكية مؤخرا بغية استئناف المفاوضات بين الطرفين، آمليين أن تساهم في حصول الشعب الفلسطيني على أبسط حقوقه، ألا وهو الحق في إقامة دولته المستقلة.

إن الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه إبان إنشاء هذه المنظمة الموقرة لن يتحقق إلا إذا استفادت جميع شعوب العالم من الإمكانات المتاحة، وتم دعم جهود التنمية في الدول النامية، من أجل توفير الظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية والمساواة، طبقا للأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

كما يدين بلدي بأقوى عبارات الإدانة الحادث الإرهابي الأثيم الذي تعرضت له العاصمة الكينية نيروبي مؤخرا وأودى بحياة عشرات الأبرياء.

منذ أزيد من سنتين، تعيش بعض دول منطقتنا العربية، التي شهدت ما يسمى "الربيع العربي"، حالة من عدم الاستقرار، وإن بلدي احتراما منه لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ليعبر عن تضامنه الكامل مع شعوب هذه الدول.

وفي هذا الصدد، يتابع بلدي بحرص وقلق شديدين ما يجري في الجمهورية العربية السورية الشقيقة وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الابتعاد عن العنف ونبد منطق التصعيد، وانتهاج منطق الحوار لإيجاد حل سلمي يجنب الشعب السوري الشقيق مزيدا من الآلام والمآسي، مؤكدين في الوقت نفسه على وحدة وحرمة الحوزة التراثية السورية، آمليين أن تكفل مهمة مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية السيد الأخضر الإبراهيمي بالنجاح. وعليه فأملنا كبير في التوصل إلى حل يوقف نزيف الدماء وزهق الأرواح وتدمير البنى التحتية وتخريب اقتصاد هذا البلد الشقيق.

كما نتطلع إلى أن تتمكن مصر واليمن وليبيا وتونس من إكمال المراحل الانتقالية في كل منها، وإرساء مؤسسات ديمقراطية تكفل لمواطنيها جميع الحقوق، وتوفر لهم العيش الكريم في رخاء وازدهار.

تتابع بلادي باهتمام قضية الصحراء الغربية وتؤكد دعمها لمساعي الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص، الرامية إلى الوصول إلى حل نهائي شامل وعادل، يحظى بموافقة الطرفين، مما يعزز الأمن والسلم في المنطقة ويسهل بناء مغرب عربي زاهر ومتقدم، خدمة لتطلعات شعوبه المشروعة.

يعتبر النزاع العربي - الاسرائيلي مصدرا للعداء وتهديدا للسلم والأمن في منطقة حساسة وحيوية من العالم، على الرغم

إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا كان حدا فاصلا في الصراع هناك. ومع ذلك، يجب ألا تصرف هذه المسألة انتباهنا بعيدا عن جوهر المشكلة: مواصلة القتال في سوريا بلا هوادة، مع تجاهل صارخ للسكان المدنيين والقانون الإنساني الدولي. فالأسلحة والذخائر تعبر الحدود بسهولة أكبر من عبور المساعدات الإنسانية.

ويظهر الاختراق الأخير المتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية أنه من الممكن إحراز تقدم سياسي. ويؤمل من ذلك أن يولد زخما للمجلس كي يرقى إلى مستوى مسؤولياته في نهاية المطاف: وضع حد للتزويد بالأسلحة، وممارسة الضغط على أطراف الصراع بغية قبول وقف إطلاق النار، والعمل على إيجاد حل سياسي، وتمهيد السبيل أمام المساءلة عن جرائم الماضي. قد تكون هناك وجهات نظر مختلفة حول من استخدم أسلحة كيميائية في سوريا، ولكن الجميع يتفقون على أن استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب يجب ألا تمر دون عقاب. ويجب بالتالي عرضها على المحاكم، إلى جانب عدد لا يحصى من الجرائم الأخرى المرتكبة، لإجراء تحقيق مستقل ونزيه.

إن سوريا تشكل أكبر اخفاق جماعي لنا يتعلق بالمساءلة في التاريخ الحديث. فالمحكمة الجنائية الدولية تعمل منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي غضون ذلك، لم نشهد أي حالة أخرى ارتكبت فيها الجرائم بصورة منهجية، بهذا الحجم ولفترة طويلة كهذه دون أي مواجهة كافية من جانب المجتمع الدولي.

ومما يتصف بحسن التوثيق أن الجرائم كانت ترتكبها ولا تزال ترتكبها جميع الأطراف. هذا هو بالتحديد نوع الأزمات التي أقمنا المحكمة الجنائية الدولية من أجلها، وهذا هو بالتحديد نوع الحالات التي أدت بنا إلى إعطاء مجلس الأمن صلاحية إحالة أوضاع كهذه إلى المحكمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية، ووزيرة التعليم، ووزيرة الشؤون الثقافية في إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تعازي ليختنشتاين شعبا وحكومة لجميع أولئك المتضررين من الهجوم الإرهابي البغيض في كينيا. إن قلوبنا مع الضحايا وأسراهم.

للسنة الثانية على التوالي، تجتمع الجمعية في ظل الأزمة في سوريا. إنها التحدي الذي يواجهه عصرنا. فما من حالة أخرى كهذه اختبرت في الماضي القريب وبشكل كبير قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات. وما من حالة كهذه أظهرت على نحو صارخ القيود وأوجه الضعف في نظامنا المتعدد الأطراف. لقد قتل آلاف الناس في حرب وحشية، العديد منهم من النساء والأطفال، والعديد منهم ضحايا لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. إن الاستقرار الإقليمي يتأكل. ملايين الناس يعتمدون على المساعدات الإنسانية، التي غالبا ما يستحيل تسليمها. ويجري العمل بشكل منهجي على الحيلولة دون وصول المساعدات الإنسانية إلى أولئك الأكثر احتياجا، بمن فيهم المرضى والجرحى، نظرا للحسابات السياسية التي تتصف بالاستخفاف. وباتت الوكالات الإنسانية رهينة في تلك اللعبة الجاحدة.

والمؤسف أن الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن استلزم بصفة خاصة عملا رهيبا: استخدام الأسلحة الكيميائية، وسقوط مئات الضحايا، بمن فيهم عدد لا يحصى من الأطفال. ويشجعنا أن نرى المجلس وقد قرر كفالة تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في سوريا. كما ينبغي لذلك أن يوفر قوة دفع جديدة بغية كفالة أن تنضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية جميع الدول المتبقية خارجها. وفي الواقع، ينبغي أن يكون ذلك خطوة نحو القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل في جميع أنحاء العالم.

يعاقب عليها القانون أمام المحكمة الجنائية الدولية. وستساعد المحكمة بالتالي في فرض المبدأ الأساسي من سيادة القانون على الصعيد الدولي. وعقب تصديق أندورا، وقبرص، وسلوفينيا وأوروغواي في وقت سابق من هذا الأسبوع، نكون قد قطعنا خطوة هامة نحو تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو تفعيل سياسة المحكمة بشأن جرائم العدوان في عام ٢٠١٧. كانت ليختنشتاين أول دولة تصدق على التعديلات، وسنواصل تقديم المساعدة في عملية التصديق.

وتعتقد ليختنشتاين اعتقاداً راسخاً في المسؤولية عن حماية السكان من الجرائم الوحشية. ويتضح أن لدينا الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به من أجل وضع هذه القاعدة موضع التنفيذ. وستدل عدم قدرتنا على الاستجابة للأزمة في سورية على ضعف حاسم في النظام: استخدام حق النقض، أو التهديد باستخدامه، بطريقة تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يجعل مجلس الأمن غير ذي صلة بالموضوع حينما نكون في أمس الحاجة إليه. خلال هذه المناقشة العامة، اقترح الرئيس الفرنسي وضع مدونة قواعد سلوك مشتركة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (انظر A/68/PV.5) ونوافق على هذا الاقتراح بشدة. يجب أن يتمكن جميع الأعضاء الخمسة الدائمين من منح العالم التزام علني واحد، ألا وهو، أنهم لن يستخدموا حق النقض لعرقله عمل يهدف إلى إنهاء أو منع وقوع الجرائم الوحشية. وسيكون ذلك حاسماً لتعزيز فعالية المجلس ومصداقيته. للأسف، لم نصل بعد إلى النقطة التي نتمكن فيها من تكوين مجلس الأمن بما يتماشى مع الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. لكن المجلس يعمل أيضاً على تعديل أساليب عمله لمواجهة التحديات الجديدة من أجل إدراج أفضل لوجهة نظر غير الأعضاء في قراراته، وهو عنصر حاسم للقيادة الفعالة. لذلك سنواصل جهودنا لتعزيز المساءلة والشفافية في أعمال المجلس.

أصدر المجلس بياناً موجزاً بشأن المساءلة في قراره الذي اتخذته مؤخراً ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب أن يعقب هذا القرار المزيد من الإجراءات الملموسة. كما ستسهم الإحالة في نهاية المطاف إلى المحكمة الجنائية الدولية في كفالة مستقبل سياسي مجد للبلد، والإحضاع للمساءلة عن تلك الجرائم، وتقديم التعويض للضحايا وإستجلاء الحقيقة.

ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التطور الأهم في مجال القانون الدولي لعقود. ولا يساوي هذا في الأهمية سوى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٢٣٤/٦٧ بء) في وقت سابق من هذا العام. وبعضوية وصلت ١٢٢ دولة طرفاً، اجتذب المحكمة تأييداً قوياً. لكن ظهور آلية قضائية دولية فعالة يفرض أيضاً تحديات. لقد كلفنا المحكمة بالتحقيق ومحاكمة أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وطلبنا منها التركيز على هؤلاء الجناة الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية. وبالتالي، ليس مستغرباً أن تتعامل المحكمة مع الأفراد الذين يشغلون مناصب قيادية. ونشعر بالارتياح إزاء اتباع المحكمة للأدلة، ولا تتردد في التحقيق ومحاكمة المسؤولين الذين يشغلون مناصب قوية. والمحكمة بالتالي، تعمل على تنفيذ ولايتها وليس تسييس العمل الذي تضطلع به.

لقد ذكرتنا الأحداث التي وقعت مؤخراً في سوريا بأهمية التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي التي اعتمدت في كمبالا في عام ٢٠١٠. وأضافنا أحكاماً تجرم استخدام الغازات السامة وغيرها من الغازات، سواء استخدمت في النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية. ومن دواعي القلق أن تلك الأحكام أصبحت هامة بهذه السرعة. ولكن أكبر خطوة إلى الأمام اتخذت هي التعديلات التي أدخلت على جرائم العدوان. إذ تكمل حظر الاستخدام غير القانوني للقوة المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وسيصبح أخطر أشكال الاستخدام غير القانوني للقوة من جانب دولة ما ضد دولة أخرى جريمة

التزامنا بتحقيقها. ولذا لنعمل على وضع وتطبيق آلية رصد فعالة لنظهر للعالم أننا حقاً جادون.

كما ستكون عملية ما بعد عام ٢٠١٥ حاسمة في دفع الجمعية العامة مرة أخرى إلى مركز صنع السياسات المتعددة الأطراف. لن يوفر الشرعية والعالمية المطلوبة لاتخاذ القرارات ذات التأثير العالمي ووضع المعايير التي تنطبق على الجميع سوى مجموعة الـ ١٩٣. هذه هي جمعيتنا العامة. دعونا نستخدمه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبو بكر القري، وزير الخارجية في حكومة المصالحة الوطنية لجمهورية اليمن.

السيد القري (اليمن): بداية أتوجه بالتهنئة الخاصة والخالصة للسفير جون آش، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونحن على ثقة في قدرته على إدارة دفتها بكل اقتدار خلال المرحلة القادمة. كما أعرب عن الشكر والتقدير للسيد فوك يرميتش، رئيس الدورة السابقة، على الجهود التي بذلها خلال الفترة الماضية، مع تقديرنا لجهود السيد بان كي - مون على قيادته الحكيمة للمنظمة واهتمامه بتطورات الأوضاع في العالم، وفي بلدي على وجه الخصوص.

إنما لمن محاسن الصدف أن يتزامن انعقاد الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة مع احتفالات بلدي بأعياد ثورتَي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وإنها لفرصة ثمينة ومن على هذا المنبر الدولي الهام، أن أهنئ الشعب اليمني بهذه المناسبة الغالية، وأحييه على صموده وتضحياته في سبيل نيل حريته والتحرر من الاستعمار والظلم والقهر والاستبداد.

كما أهنئ اليوم مجدداً على مواصلته لمسيرة التغيير التي بدأها قبل أكثر من خمسين عاماً بكل حكمة وصبر، مؤكداً عزمه وإصراره على التطوير والتحديث والتخلص من آثار

وحققت سيادة القانون والمساءلة تقدماً مطرداً في أعمال الأمم المتحدة. ومع ذلك، يظل ذلك التقدم كلاماً مجرداً بالنسبة لعدد لا يحصى من الأفراد الذين يتعرضون للفظائع. أصبح العنف الجنسي في النزاعات ظاهرة متفشية، إذ تتعرض النساء والفتيات لخطر وقوعهن ضحايا. وجعلت المحكمة الجنائية الدولية مكافحة هذه الآفة أولوية. والأهم من ذلك، ينبغي أن نضطلع بدورنا كدول. وتؤيد ليختنشتاين تأييداً كاملاً مبادرة المملكة المتحدة لاتخاذ إجراءات أكبر لوضع حد للعنف الجنسي في حالات النزاع. كما يجب أن نضطلع محاربة العنف الجنسي بدور مركزي في سياق أكبر في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. يتطلب كل ذلك التشديد على الحاجة إلى تمكين المرأة. وتتطلب الكثير من أهدافنا المعلنة، من التنمية المستدامة إلى تحقيق السلام الدائم، المشاركة الكاملة للمرأة. وخلافاً لذلك، فهي ببساطة أهداف لا يمكن بلوغها. في ذلك الصدد، أشعر بالامتنان لقيادة الأمين العام. يجب علينا جميعاً تأييد دعوته لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً للنساء.

وستكون المفاوضات المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اختباراً حاسماً لقدرة على مواجهة التحديات التي ستحدد حياة الأجيال القادمة. وننتقل إلى قيادة رئيس الجمعية العامة في تلك العملية. وبالطبع فإنه من السابق لأوانه تقديم تقييم نهائي للأهداف الإنمائية للألفية. ولكننا نعلم أن الأعمال الهامة التي لم تنجز سترحل إلى أهداف التنمية المستدامة. يجب أن تكون هذه الأهداف الجديدة أكثر بكثير من مجرد امتداد لجهود سابقة. يجب أن تهدف إلى القضاء على الفقر والجوع إلى الأبد، وأخيراً تكفل المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. ولذلك يجب أن تكون راسخة الجذور في حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون ومبادئ الحكم الرشيد. ولن تكفل أهداف التنمية المستدامة الاستدامة إلا إذا تناولت التنمية بطريقة شمولية. الأهم من ذلك، بعد أن نتفق على أهدافنا الجديدة، نحن بحاجة إلى أن نصبح أكثر جدية في

المبادرة الخليجية، وفي مقدّمتهن المملكة العربية السعودية، ممثلة في خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل - سعود، وقادة مجلس التعاون الخليجي وأمينه العام، السيد عبد اللطيف الزياتي. كما أشكر السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن على زيارتهم إلى اليمن وتأكيد دعمهم له ووقوفهم إلى جانبه التجربة الوحيدة في دول الربيع العربي التي اختارت لنفسها نهجا متميزا يقوم على مبدأ نبذ العنف وتجنّب سفك الدماء، وشهد اليمن بذلك انتقالا سلسا ومنظّما للسلطة. وقد عكست تلك الزيارتان مدى التوافق الإقليمي والدولي غير المسبوق على صيغة الحل والتسوية السياسية في اليمن، المرتكزة على مبدأ المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن. والشكر موصول إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، على رؤيتها الموحدة تجاه اليمن، الأمر الذي مكن من تحقيق النجاح للعملية السياسية القائمة. كما أشكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي وسائر الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، والسيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، على جهوده الكبيرة للتوفيق بين الأطراف اليمنية.

لا يخفى عليكم أنّ الجمهورية اليمنية قطعت أشواطاً هامة وكبيرة في تطبيق بنود مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية. ونحن الآن بصدد الانتهاء من أهم استحقاقات المرحلة الانتقالية الثانية، وهو الحوار الوطني الشامل، الذي شكّل آلية العملية السياسية في الأشهر الماضية، والطريق الأمثل لليمنيين نحو صياغة المستقبل، حيث ستشكل نتائجه ومخرجاته الركائز الأساسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، التي تعتمد الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وتُعطي قيم الحرية والعدالة والشاركة والمواطنة المتساوية، وتحترم حقوق الإنسان، وتكرّس هبة الدولة وسيادة القانون، وتحفظ أمن اليمن ووحدته واستقراره.

ومخلفات الماضي البعيد والقريب، والمضيّ قدماً في إنجاز متطلبات التسوية السياسية التاريخية التي جسّدها مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية، بدعم دولي وإقليمي. ومن على منبر الأمم المتحدة، أوجّه تحية خاصة لشباب اليمن، الذي قاد مسيرة التغيير من أجل إقامة حكم المؤسسات وتعزيز الحريات وتكريس النهج الديمقراطي وبناء اليمن الجديد الذي تتوفر فيه العدالة والحرية والحكم الرشيد.

إنّ قيم العدل والحرية والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، هي المبادئ والركائز التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها. وإيماناً منه بهذه القيم والمبادئ، انضمّ اليمن إلى هذا المحفل الدولي مبكراً، وحرص على احترام موثيقه ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم والشعوب. ولعلّ نهج التسوية السياسية والحوار الوطني الشامل، الذي يعتمد عليه اليمنيون منذ أكثر من ستة أشهر، يستلهم روح الأهداف والمقاصد النبيلة التي تضمنتها عهود ومواثيق الأمم المتحدة.

كما يعبر في مشهد آخر عن صورة مشرقة جسّدها اليمنيون في حقيقتين أساسيتين، تمثلت الأولى، في حرصهم على الوفاق والعيش المشترك، ونبذ العنف وتغليب لغة الحوار والعقل والمنطق على ما سواها. وتجلت الثانية في كون اليمن شكّل نموذجاً يُحتذى في ظل التحوّلات العصبية التي تشهدها بعض دول المنطقة وشعوبها، حيث عكس مسار معالجة الأزمة الحادة التي عصفت باليمن في مطلع عام ٢٠١١، حالة فريدة من التفاهم والتسامح الداخلي، تعزّزت برغبة صادقة ومتبادلة في التنسيق والتعاون بين اليمن والمحيط الإقليمي والمجتمع الدولي لتأسيس شراكة حقيقية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وفي هذا المقام، لا يسعنا إلاّ أن نجدد الشكر والتقدير لكلّ من قدّم الدعم للشعب اليمني وللتسوية السياسية التي جسّدها

نسبة الأمية والبطالة، وتدني مستوى الخدمات بشكل عام. وهذه كلها عوامل لا تساعد على الاستقرار، وتخلق بيئة خصبة وملائمة لتنامي نشاط هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الحكومة اليمنية والأجهزة اليمنية المختصة واللجان الشعبية في ضرب ومحاصرة هذه الجماعات، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلا أن القضاء عليها بشكل نهائي لا يزال بحاجة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم المادي والفني واللوجستي، ووضع خطط وبرامج عملية لا تكفي بمعالجة ظواهر المشكلة، بقدر ما تهتم بمعالجة جذورها ومسبباتها الحقيقية.

ولهذا وضعت اليمن استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، وهي استراتيجية تحتاج إلى دعم من لدن المجتمع الدولي، كما لا بد من التنويه بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي من خلال مجموعة أصدقاء اليمن ومؤتمر المانحين بالتعاون مع الحكومة اليمنية، من أجل التسريع بالوفاء بالتعهدات والالتزامات المعلنة، خاصة وقد أعدت الحكومة اليمنية وبشراكة مع المانحين الآليات والتصورات الكفيلة باستيعاب هذه الأموال وتخصيصها في مجال التنمية المختلفة.

أغتنم الفرصة هنا لأقدم بالشكر للدول المانحة التي أوفت بتعهداتها والتزاماتها المالية، مما يجسد معنى الشراكة الحقيقية بين اليمن والمجتمع الدولي، لا سيما وأن اليمن بحكم موقعها الجغرافي وتكوينها الاجتماعي ووضعها الاقتصادي، أصبحت عرضة لأشكال مختلفة من المخاطر والتحديات ذات الطبيعة العالمية. وكما تعلمون، فإن وجود تنظيم القاعدة في اليمن، ونشاطات جماعة الجريمة الدولية المنظمة التي تتاجر بالسلاح والمخدرات والبشر، فضلا عن استمرار أعمال القرصنة البحرية بالقرب من شواطئها، كله يمثل نماذج وأشكال مختلفة من المخاطر التي لا تهدد فقط أمن واستقرار اليمن وحده، إنما تتجاوزته لتهدد أمن المنطقة والسلم والأمن الدوليين.

وكما تعلمون، لقد تزامنت فعاليات وأعمال مؤتمر الحوار مع نجاح الجهود المبذولة لترسيخ الأمن والاستقرار، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس وطنية وعلمية، لتكون مهمتها حماية الدولة بعيدا عن الولاء للأحزاب أو الأشخاص. لكن وبرغم ما تحقق، لا يزال أمام اليمنيين تحديات عديدة في المرحلة القادمة. من أهمها صياغة الدستور الجديد والاستفتاء عليه، والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ونحن على ثقة بأن اليمنيين، بدعم الأشقاء والأصدقاء، سيجتازون هذه المرحلة بنفس روح التعاون والحرص على نجاح التجربة اليمنية من أجل التغيير.

إن ما حققه اليمنيون حتى الآن من مكاسب في إطار العملية السياسية الجارية، وما يُتوقع أن يتحقق مستقبلا، مرهون باستمرار دعم المجتمع الدولي، وتعزيز صيغة الشراكة والتعاون مع اليمن، خصوصا وأن هناك بعض الأطراف والقوى في الداخل والخارج، ما زالت تعمل ضد إرادة الشعب اليمني، وتسعى إلى عرقلة التسوية السياسية وضرب عوامل الاستقرار وأسس التنمية. وهذا ما يحتم على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤوليته في دعم للقيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، واتخاذ التدابير الكفيلة بردع ومعاينة أي طرف يعمل على إفشال هذا النموذج الفريد في المنطقة.

كما أننا لسنا بحاجة إلى التذكير بحجم الصعوبات المالية والاقتصادية التي يعاني منها اليمن، وانعكاس ذلك على الاستقرار بشكل عام، وزيادة المشاكل السياسية والأمنية، وتصاعد حدة الصراعات وأعمال العنف والتطرف، بما فيها التنظيمات الجهادية المسلحة مثل تنظيم القاعدة. والواقع أن ظاهرة العنف والإرهاب تغذيها عدة عوامل. فإلى جانب الاضطرابات السياسية والأمنية، هناك انخفاض في معدلات التنمية، واتساع في رقعة الفقر وانعدام فرص العمل، وارتفاع

الدم وإزهاق أرواح الأبرياء، وتحكيم لغة العقل، واختيار طريق الحوار وتكريس جهودها من أجل الحل السياسي والمصالحة والبناء. وندعو الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالشأن السوري إلى تكثيف جهودها لإنجاح الجهود المطروحة نحو الحل السلمي، والتسريع بعقد مؤتمر جنيف الثاني لإنهاء الأزمة بشكل نهائي، ووقف العنف ونزيف الدماء على الأراضي السورية.

إن الأحداث التي شهدتها العالم خلال الفترة الماضية أظهرت التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، وقد رأينا ذلك جلياً من خلال الخلاف بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول الوضع في سوريا وما ترتب على ذلك من تلويح باستخدام القوة لحل الصراعات خارج نطاق الشرعية الدولية الممثلة في الأمم المتحدة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إصلاح هذه المنظمة وتعزيز دورها في حل النزاعات الدولية وحفظ الأمن والسلم الدوليين على نحو يحقق مصالح أعضائها كافة.

في ختام كلمتي، أذكر بالصومال الشقيق وما يشهده من خطوات هامة لتعزيز الأمن والاستقرار والمضي بالعملية السياسية وترسيخ مؤسسات الدولة. إننا إذ نؤكد استمرار دعم الجمهورية اليمنية للصومال الشقيق، نحض المجتمع الدولي على الوقوف إلى جانبه وتقديم الدعم الدبلوماسي والاقتصادي له. بما يمكنه من تثبيت الأمن وتجاوز آثار سنوات طويلة من الحرب والمعاناة.

أخيراً، أجدد شكري لرئيس الجمعية العامة والسيد الأمين العام، وإليكم جميعاً لحسن استماعكم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

من الأهمية بمكان في هذا السياق، الإشارة إلى الصعوبات التي تواجهها اليمن جراء استمرار تدفق اللاجئين من القرن الأفريقي، خاصة وأن اليمن تحتضن ومنذ سنوات ما يزيد على مليون لاجئ مع ما يشكله ذلك من أعباء اقتصادية وأمنية واجتماعية ثقيلة، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، والهيئات المعنية بهذا الشأن، المساهمة في تخفيف حدة هذه الظاهرة وآثارها السلبية على اليمن. وينبغي البحث عن آليات جديدة من شأنها دعم جهود الحكومة اليمنية في رعاية هؤلاء اللاجئين، ومن ثم العمل على إعادتهم إلى بلدانهم التي شهدت نوعاً من الاستقرار في الآونة الأخيرة.

إن استمرار الأحداث والصراعات الدامية في أكثر من مكان في العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، لا ينسجم مع الأهداف والقيم النبيلة التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، مما يحتم على المجموعة الدولية أن تعيد النظر في آليات عمل المنظمة الدولية وإجراء الإصلاحات الضرورية والكفيلة بتفعيل دورها وتمكينها من القيام بمسؤولياتها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

في هذا الإطار، لا بد لي من الإشارة إلى أن حالة الإحباط واليأس التي تمر بها معظم شعوب الدول العربية والإسلامية نتيجة عدم قيام المجتمع الدولي، وتحديدًا الدول الراحية لعملية السلام، بدور كافٍ وفعال من أجل حل القضية الفلسطينية، حالاً عادلاً يفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعودة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها، وكف قوات الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأشكال والممارسات القهرية المتمثلة في مواصلة عمليات الاعتقال والتنكيل بالفلسطينيين والتوسع في بناء المستوطنات، ومحاولات تهويد القدس الشريف، وعمليات حفر وهدم المسجد الأقصى.

كما تدين الجمهورية اليمنية استعمال الأسلحة المحرمة في سوريا من أي طرف كان، وبالذات السلاح الكيميائي، في قتل الأبرياء، وندعو الأطراف كافة في سوريا إلى وقف نزيف